مجلة معهد الإمام الشاطبي

تفسير القرآن بالإسرائيليات
نظرة تقويمية

د . مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار

الأستاذ المشارك في قسم الدراسات القرآنية بكلية المعلمين– جامعة الملك سعود – الرياض

- من مواليد عام ١٣٨٤هـ بمدينة الزلفي في منطقة نجد.
- تخرج في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ونال منها شهادة الماجستير عام ١٤١٤هـ بأطروحته " **الوقف وأثره في التفسير**" (مطبوعة) ، ثم شهادة الدكتوراه عام ١٤٢١هـ بأطروحته " **التفسير اللغوي**"(مطبوعة).
- من أعماله المنشورة: "**تفسير جز عم**"، "**فصول في أصول التفسير**"، " **أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم**"، "**المحرر في علوم القرآن**"، "**مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير**".
- البريد الشبكي : attyyar@gmail.com

الملخص

يُعرِّف هذا البحث الإسرائيليات بأنها كل ما أُخِذَ عن بني إسرائيل (اليهود والنصارى) من غير طريق النبي ﷺ، ويبين علاقتها بتفسير القرآن، وموقف السلف من تفسير القرآن بها، ويوازن بينه وبين موقف كثير من المتأخرين والمعاصرين من ذلك، مع النقد والمناقشة وبيان الضوابط المتعلقة بالمسألة، والأمثلة التطبيقية لها.

فالبحث يجيب عن أسئلة يمكن صياغتها على النحو الآتي:

كيف تعامل الصحابة والتابعون وأتباعهم -وهم أعلم الأمة- مع الإسرائيليات؟

وهل موقف المفسرين من تفسير القرآن بالإسرائيليات متفقٌ عليه؟

وهل ورد في هذه المسألة أدلة شرعية يستدل بها على الموقف الشرعي منها؟

افتتاحية البحث

الحمد لله وحده، والسلام والصلاة على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثير، أما بعد :

فقد عقدت العزم على الكتابة في موضوع شائك في علم التفسير، وأردت أن أبرز بعض الجوانب فيه؛ لما رأيت من خلل في التعاطي معه، وهو موضوع الإسرائيليات، وسميته:

(تفسير القرآن بالإسرائيليات : نظرة تقويمية)

ولا يخفى على الدارس اليوم ما تلاقيه (الإسرائيليات) من نقد وتقويض، فهل هذا الموقف متفقٌ عليه؟

هل كان هذا هو منهج الصحابة والتابعين وأتباعهم؟!

كيف تعامل الصحابة والتابعون وأتباعهم – وهم أعلم الأمة– مع الإسرائيليات؟

لماذا زاد النكير على الإسرائيليات في هذه العصور المتأخرة؟!

وهذا مجمل ما سيدور في هذا البحث:

أهداف البحث:

١ – التعريف بالإسرائيليات ونشأتها.

٢ – بيان علاقة الإسرائيليات بتفسير القرآن.

٣ – إبراز مواقف المفسرين من تفسير القرآن بالإسرائيليات.

٤ – بيان ضوابط تفسير القرآن بالإسرائيليات.

خطة البحث :

تمهيد في التعريف بالإسرائيليات :

أولاً: تعريف بالإسرائيليات ومصدرها.

ثانياً: تاريخ دخول الإسرائيليات في تفسير القرآن.

ثالثًا: موضوعات الإسرائيليات الواردة في كتب التفسير .

رابعًا: اتجاهات المعاصرين في الكتابة عن موضوع الإسرائيليات.

المبحث الأول: الاستفادة من الإسرائيليات في التفسير بين القبول والرد

المطلب الأول: أدلة القائلين بالمنع.

المطلب الثاني: أدلة القائلين بالجواز.

المطلب الثالث: تحرير محل النزاع ، وبيان الراجح ومناقشة أدلة المخالفين .

المطلب الرابع: أشهر المفسرين المعتنين بنقل الإسرائيليات في تفسير القرآن.

المبحث الثاني: ضوابط تفسير القرآن بالإسرائيليات، ومجالات الاستفادة منها في التفسير:

المطلب الأول: ضوابط تفسير القرآن بالإسرائيليات.

المطلب الثاني: مجالات الاستفادة من الإسرائيليات في تفسير القرآن.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لمنهج تعامل المفسرين مع الإسرائيليات.

المطلب الأول: نماذج لإسرائيليات استفيد منها في تفسير القرآن.

المطلب الثاني: نماذج لإسرائيليات ردت ولم تقبل في تفسير القرآن.

المطلب الثالث: تحليل تاريخي لقصة إسرائيلية في كتب التفسير:

الخاتمة: وتتضمن التوصيات والنتائج.

وأسأل الله أن يوفقني للصواب، وأن يعينني على الكتابة الدقيقة فيه.

تمهيد في التعريف بالإسرائيليات

أولاً: تعريف بالإسرائيليات ومصدرها:

١ - تعريف الإسرائيليات :

الإسرائيليات: مصطلح يطلق على الآثار المروية من طريق بني إسرائيل، وإسرائيل هو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم ـ عليهم الصلاة والسلام ـ وأعظم أنبيائهم موسى عليه الصلاة والسلام، وآخر أنبيائهم عيسى عليه الصلاة والسلام، ومنه خطاب الله لهم في القرآن (يا بني إسرائيل).

وأغلب المروي عن بني إسرائيل هو من أسفار يهود، والمروي عن النصارى قليل بالنسبة للمروي عن يهود.

وقد ذكر بعض المعاصرين أنه يدخل في هذا المصطلح - عند علماء التفسير والحديث - «كل ما تطرق إلى التفسير والحديث من أساطير منسوبة في أصل روايتها إلى مصدر يهودي أو نصراني أو غيرهما، بل توسع بعض المفسرين والمحدثين، فعدُّوا من الإسرائيليات ما دسَّه أعداء الإسلام من اليهود وغيرهم على التفسير والحديث من أخبار لا أصل لها في مصدر قديم، وإنما هي أخبار من صنع أعداء الإسلام، صنعوها بخبث نية، وسوء طوية، ثمَّ دسوها على التفسير والحديث، ليفسدوا بها عقائد المسلمين؛ كقصة الغرانيق، وقصة زينب بنت جحش وزواج النبي ﷺ منها»[1].

(١) الإسرائيليات في التفسير والحديث ، لمحمد حسين الذهبي (ص: ١٩ - ٢٠)، وما ذكره هنا أوسع مما ذكره في كتابه «التفسير والمفسرون» (١: ١٦٦- ١٦٩)، وقد استفاد منه محمد أبو شهبة في كتابه «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» (ص: ١٢- ١٤)، والدكتور جودة محمد محمد المهدي في كتابه «الواحدي ومنهجه في التفسير» (ص : ٣٤٠) ، والدكتور محمد إبراهيم شريف في كتابه «البغوي وتفسيره للقرآن الكريم» (ص: ٤٧٢)، وغيرهم يطول ذكرهم.

وهذا التوسع فيه نظر، ولم ينسبه الشيخ لقائليه، ولم أقف على من قال به قبله، فضلاً عن نسبته إلى بعض المفسرين والمحدثين.

وتحديد مصطلح الإسرائيليات فيه كلام كثير للمعاصرين، ولا تكفي هذه المقالة في تتبع ذلك وتحرير المراد منه، والباحث يذهب هنا إلى أن الإسرائيليات: كل ما أُخِذَ عن بني إسرائيل (اليهود والنصارى)(١).

وهذا ما ذهب إليه كثير من المعاصرين، وإن زاد بعضهم ما ذكرته آنفًا.

٢ - مصدر الإسرائيليات:

من خلال التعريف السابق للإسرائيليات يمكن أن نقول: إن قصص القرآن المُخبِرة عن الماضين ثلاثة أقسام:

الأول: أخبار عن العرب القدماء، كقوم هود وصالح وشعيب.

الثاني: أخبار عن اليهود، أو ما في كتبهم؛ كخبر آدم ونوح وإبراهيم، وكخبر موسى وأنبياء بني إسرائيل بعده.

ويغلب على هذه الأخبار ذكر الشعب اليهودي دون غيره من الأمم، وإن ورد ذكر غيره؛ فإنه يذكر تبعًا، وليس أصالة.

الثالث: أخبار عن النصارى، وغالب ما ورد عنهم أخبار عيسى عليه السلام، وكذا نجد أن الأناجيل المعتمدة عندهم تدور حول تاريخ عيسى عليه السلام وذكر بعض مواعظه.

وأما النوع الأول من الأخبار، وهي أخبار العرب القدماء، فإنك لا تكاد تظفر في كتبهم بشيء من أخبارهم؛ لأن اليهود عُنوا بتدوين أخبارهم كشعب مختار، والنصارى عنوا بتدوين أخبار عيسى عليه السلام.

---

(١) ينظر على سبيل المثال: «دراسات في مناهج التفسير» للأستاذ إبراهيم خليفه (ص: ٣١٨ ـ ٣٢٠)، و«منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير» للدكتور فهد الرومي (١ : ٣١٢)، وغيرهم.

وعلى هذا، فالأخبار الموجود في كتب التفسير عن هؤلاء الأقوام لا تكون من مرويات بني إسرائيل في كتبهم، وإنما من مصدر آخر، والله أعلم.

وأما ما ورد في القرآن من أخبار مشتركة بين اليهود والإسلام، أو بين النصارى والإسلام، فإنَّها لا تخرج عن احتمالين:

الأول: أن يرد تفصيل الخبر عن الصادق المعصوم ﷺ، كما ورد عنه ذكر خبر الخضر مع موسى عليه السلام ، وهذا محلُّه القبول باتفاق، وهو خارج عن حدِّ مصطلح الإسرائيليات الذي أناقشه هنا.

الثاني: أن يؤخذ من كتبهم، إما بروايتها للمسلمين، وإما باطلاع المسلمين على كتبهم اطلاعًا مباشرًا، وهو قليل في الصدر الأول.

وهذا - كما مضى - هو الذي يقال عنه (الإسرائيليات)، ومصدره هو كتب بني إسرائيل من اليهود والنصارى، وهو الذي يرد عليه البحث والنقد والتقويم حينما يقال (الإسرائيليات).

٣- المراد بتفسير القرآن بالإسرائيليات:

إذا كانت الإسرائيليات هي ما أُخِذ من أخبار بني إسرائيل من خلال كتبهم، فإنه يمكن تعريف تفسير الإسرائيليات بأنه:

الاستفادة من مرويات بني إسرائيل [١] في بيان بعض المعاني الواردة في قصص القرآن، أو ما يتعلق بها.

والمراد بـ« **الاستفادة من مرويات بني إسرائيل**»: أن يرجع المفسر إلى مروياتهم المكتوبة، أو أن يسأل علماءهم عنها، فيتلقاها مباشرة، أو أن يسأل من عنده علم بها.

---

(١) بعض القصص التي تخص العرب القدماء؛ كأخبار قوم صالح وهود وشعيب؛ لم ترد من طريق بني إسرائيل، وقد تدخل في الإسرائيليات، على سبيل التغليب، ولكن إفرادها أولى؛ ليعلم أنه لا يلزم أن تكون كل قصص السابقين مأخوذة من أهل الكتاب.

وقولي : «**في بيان بعض المعاني الواردة في قصص القرآن**» فيه أمران:

الأول: أن الاستفادة منهم غلبت في القصص القرآني.

الثاني: أن بعض القصص المجملة في القرآن قد يختلف تحديد معناها المراد باختلاف الاعتماد على الخبر الإسرائيلي من عدمه، وسيظهر من خلال الدراسة ما وقع من ذلك عند المفسرين.

وقولي : «**أو ما يتعلق بها**»، أي من الأمور التي تتعلق بالقصة، كسبب القصة الذي لا ترد إليه الإشارة في القرآن، أو تعيين بعض المبهمات التي لا يضر الجهل بها، أو غير ذلك مما لا علاقة له ببيان معنى الآية.

تنبيهات:

١- قد ورد تفسير النبي ﷺ تفسير بعض الأخبار الواردة عن بني إسرائيل، وإيضاحها بقصص كانت لهم، وهذا الصنف لا يدخل تحت النقد والتقويم الذي يذكره العلماء والباحثون في بحثهم في الإسرائيليات؛ لأن ثبوته عن النبي ﷺ كافٍ في ذلك، وقبولنا له لثبوته عنه ﷺ، ولا علاقة لكون هذا الخبر عنه إسرائيليًا أو غير إسرائيلي؛ لأنه قد ورد عنه من القصص عن الماضين ما ليس من أخبار بني إسرائيل.

٢ ـ ظهر من كلام المعاصرين شيء من الاختلاف في تحديد مصطلح الإسرائيليات، وإن كان بعضهم يتوسع فيه توسعًا، وآخرون يجعلونه خاصًا فيما يروى عن اليهود والنصارى، وقد حكم الدكتور أحمد عيسوي على هذا الاختلاف بأنه اضطراب، فقال: «...وإنما أطلنا هنا لنوضح الاضطراب في تحديد مدلول مصطلح الإسرائيليات ...»[1].

٣- استخدم علماؤنا من لدن الصحابة إلى اليوم عبارات متعددة في هذه

(١) تفسير ابن مسعود ﷺ جمع وتحقيق ودراسة ، للدكتور أحمد عيسوي (١ : ٧٠)، وقال في (١ : ٦٩) : «عدلت عن استخدام مصطلح الإسرائيليات هنا – رغم شيوعه– لما اعترى مدلوله من اضطراب وخلط ...».

الروايات، مثل : (أحاديث بني إسرائيل)، (أخبار بني إسرائيل)[1] (الإسرائيليات) ، والذي غلب اليوم منها مصطلح (الإسرائيليات)، وهو مما استخدمه العلماء قديمًا، ومن ذلك ما ورد في كتاب الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح (ت: ٦٧١)، قال: « ...وقد ثبت أيضا أن سليمان كانت له مائة امرأة أو تسعة وتسعون بل قد روى في الإسرائيليات أنه كان له ثلاث مائة امرأة حرة وسبع مائة سرية »[2].

وكذا استخدمه الذهبي (ت: ٧٤٨) في كتابه (العرش) ، فقال : « وأما القول الثالث: وهو قول ابن إسحاق فهو أيضاً غير صحيح، ولعله أخذه من الإسرائيليات كما أخذ غيره من الأمور، وقد قال ابن جرير في هذا القول: وأما ابن إسحاق فإنه لم يسند قوله الذي قاله في ذلك إلى أحد، وذلك من الأمور التي لا يدرك علمها إلا بخبر من الله عز وجل أو من خبر رسول الله ﷺ »[3].

وليس المقصود هنا تتبع كلامهم في هذا، وإنما المراد الإشارة فقط.

هذا، وقد اعترض الدكتور أحمد عيسوي في كتابه الذي جمع فيه تفسير ابن مسعود؛ اعترض على مصطلح الإسرائيليات، وعدل عنه إلى (التفسير عن أهل الكتب السابقة)[4]، وكان من أسباب عدوله عنه أن فان فلوتن[5] عرَّفه بقوله : «يطلق علماء المسلمين كلمة إسرائيليات على جميع العقائد غير الإسلامية، ولا سيما

(١) ينظر على سبيل المثال : الجامع لآداب الراوي وأخلاق السامع ، للخطيب البغدادي (٢ : ١١٣ - ١١٥).

(٢) الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام، للمفسر القرطبي (ص: ٤٥٤).

(٣) العرش، للذهبي (ص: ٣١٣).

(٤) تفسير ابن مسعود رضي الله عنه جمع وتحقيق ودراسة ، للدكتور أحمد عيسوي (١ : ٦٩).

(٥) مستشرق ألماني(١٨٩٩ - ١٩٠٣م)، له مجموعة من الدراسات الاستشراقيه، ومنها ما نقل منه الدكتور العيسوي (السيادة العربية والشيعية والإسرائيليات في عهد بني أمية)، وسماها بعضهم (الأمويون والإسرائيليات). ينظر: معجم أسماء المستشرقين، الدكتور يحيى مراد (ص: ٥١٨).

العقائد والأساطير التي دسها اليهود والنصارى في الدين الإسلامي منذ القرن الأول»[١].

وصنيعه - حفظه الله - في غير محلِّه، فالمصطلح مستخدم منذ زمن، وتعريف فلوتن ليس مطابقًا لاستعمال علماء المسلمين له، وليس كل ما يستفيد منه الخصوم نردُّه لأجل ذلك، بل نبين المراد منه، ونوضح المقصود به، ونردُّ على المخالف، والله الموفق.

ثانياً: تاريخ دخول الإسرائيليات في تفسير القرآن:

ثبت عن النبي ﷺ بيان بعض الأخبار الإسرائيلية الواردة في القرآن، مثل بيانه تبديل يهود كلمة (حطة) بقولهم: حبة في شعرة[٢]، وبيانه لأذية قوم موسى له[٣]، وبيانه لقصة موسى مع الخضر[٤].

وكان فعله هذا ﷺ مع قوله ﷺ: «**وحَدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حَرَج**»[٥] أكبر

(١) تفسير ابن مسعود ﷺ جمع وتحقيق ودراسة، للدكتور أحمد عيسوي (١: ٦٩).

(٢) رواه البخاري وغيره، ومن مواضعه في رواية البخاري له، ما رواه بسنده عن أبي هريرة ﷺ، يقول: قال رسول الله: «**قيل لبني إسرائيل:** ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ [البقرة:٥٨] **فبدلوا، فدخلوا يزحفون على أستاههم، وقالوا: حبة في شعرة**»، وهو برقم ٤٦٤١ / باب: وقولوا حطة من كتاب التفسير.

(٣) روى البخاري بسنده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «**إن موسى كان رجلًا حييًا ستيرًا، لا يُرى من جلده شيءٌ استحياءً منه، فآذاه من آذاه من بني إسرائيل فقالوا: ما يستتر هذا التستر، إلا من عيب بجلده: إما برص وإما أُدْرَة: وإما آفَة، وإن الله أراد أن يبرِّئه مما قالوا لموسى، فخلا يومًا وحده، فوضع ثيابه على الحجر، ثم اغتسل، فلما فرغ أقبل إلى ثيابه ليأخذها، وإن الحجر عدا بثوبه، فأخذ موسى عصاه وطلب الحجر، فجعل يقول: ثوبي حجر، ثوبي حَجَر، حتى انتهى إلى ملإٍ من بني إسرائيل، فرأوه عريانًا أحسن ما خلق الله، وأبرأه مما يقولون، وقام الحجر، فأخذ ثوبه فلبسه، وطَفِق بالحجر ضربًا بعصاه، فوالله إن بالحجر لندبًا من أثر ضربه، ثلاثًا أو أربعًا أو خمسًا، فذلك قوله:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟ ۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا﴾ [الأحزاب:٦٩]» برقم (٣٤٠٤) باب حديث الخضر مع موسى، كتاب أحاديث الأنبياء.

(٤) رواها البخاري برقم (٣٤٠١) باب حديث الخضر مع موسى، كتاب أحاديث الأنبياء.

هذا، ولم تسلم بعض هذه الروايات الثابتات في الصحاح من نقد بعض المتعالمين أو المغرضين، فما بالك بغيرها مما لم يُرو بوجه صحيح عن النبي ﷺ.

(٥) رواه البخاري برقم (٣٤٦١) باب ما ذكر عن بني إسرائيل كتاب أحاديث الأنبياء.

مندوحة للصحابة والتابعين في أن يلجوا هذا الباب.

والقرآن قد أخبر عن بعض أخبار السابقين: بعضها مفصَّل ، وبعضها مجمل، ولا سبيل إلى معرفة تفاصيل المجمل، أو زيادة تفاصيل المفصل = إلا الرواية والخبر.

والرواية ؛ إما أن تكون عن المعصوم، وإما أن لا تكون كذلك.

فإن كانت عن المعصوم من طريق صحيح معتبر، فإنها مقبولة بلا ريب، وإن كانت عن غير طريق المعصوم، فلا تُقبل أو تردُّ إلا ببرهان علمي معتبر، ولا يكفي في ردِّها كونها من (مرويات بني إسرائيل).

ومن هنا فإننا نجد الصحابة والتابعين وأتباعهم يذكرون هذه الإسرائيليات، ويستشهدون بها في التفسير، وقد تأتي عنهم مجملة، وقد تكون مفصلة، ولو استقرأنا من روي عنه إسرائيليات في هذه الطبقات لظهر لنا جماعة منهم ممن يروون هذه الإسرائيليات.

وهنا يقع السؤال المهم: أكانوا على ضلال في هذا ، وصرنا نحن على هدى؟

أكانوا أقلَّ عناية منا بحفظ حوزة الدين، ونحن أعلى منهم في هذا؟

ولا شكَّ أنهم كانوا أحرص منا في دين الله، وهم أعلم به ، وأغير عليه.

ومن أمثلة الأعلام الذين روي عنهم ما يأتي :

١ - في قوله تعالى : ﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ ﴾[الأعراف:١٧٥]، ورد في تعيين هذا الشخص أقوالٌ، منها أن المقصود (بلعام بن باعوراء) رجل من بني إسرائيل، وقد ورد ذلك عن ابن مسعود وابن عباس ومجاهد ، وعكرمة والسدي[١] .

وقصته معروفة، وإن اختلفوا في تفاصيلها، وفي تحديد زمنه، فإن هذا الاختلاف لا يؤثر في كونها من قصص بني إسرائيل.

---

(١) ينظر تفسير الطبري، ط دار هجر (١٠ : ٥٦٨).

٢- اختلف المفسرون من السلف في تعيين الشجرة التي أكل منها آدم وزوجه حواء[(١)]، في قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾ [البقرة:٣٥].

فقيل: هي السنبلة، وورد ذلك عن ابن عباس من طريق عكرمة ومجاهد وسعيد بن جبير، وعن أبي مالك غزوان الغفاري، وعن عطية، وعن قتادة، وعن أبي الجلد إجابة على سؤال ابن عباس له، وعن وهب بن منبه اليماني، وعن محارب بن دثار، وعن الحسن البصري.

وقيل: الكرمة (العنب)، وقد ورد من رواية السدي عن ابن عباس، ومن طريق السدي عن أشياخه عن ابن عباس أو ابن مسعود، وعن السدي ـ أيضًا ـ، وعن جعدة بن هبيرة، وعن سعيد بن جبير، وعن محمد بن قيس.

وقيل: التينة، نسبه ابن جريج إلى بعض أصحاب النبي ﷺ من دون تعيين.

ومن هنا نجد أن الكتب التي عُنيت بنقل المأثور عن الصحابة والتابعين وأتباعهم لا تكاد تخلو من ذكر الإسرائيليات التي فسَّر به هؤلاء الأسلاف كتاب الله تعالى[(٢)].

قال القاسمي (ت:١٣٣٢): «وأما ما كان إسرائيليًا، وهو الذي أخذ جانبًا وافرًا من التنزيل العزيز، فقد تلقى السلف شرح قصصه، إما مما استفاض على الألسنة ودار من نبئهم، وإما من المشافهة عن الإسرائيليين الذين آمنوا ... **ومع ذلك فلا مغمز على مفسرينا الأقدمين في ذلك**، طابق أسفارهم أم لا»[(٣)].

وقال: «...والقصد أن الصالحين كانوا يتقبلون الروايات على عِلاَّتِها للملاحظة

---

(١) تفسير الطبري، ط دار هجر (١: ٥٥١ـ٥٥٦).

(٢) سيأتي في مثال تطبيقي على الإسرائيليات في فتنة داود عليه السلام تتبع للمفسرين من عهد الصحابة إلى ابن كثير ص٦١، وسيتبين للناظر – إن شاء الله – أن المتقدمين كانوا يروون الإسرائيليات، ولم يتوقفوا في ذلك.

(٣) محاسن التأويل (١: ٤١).

المارة، لصفاء سريرتهم. فلا ينبغي إلا تفنيد الموضوع منها، لا الحط من مقامهم وقرض أعراضهم. كيف وقد تلقى الصحابة ومن بعدهم الإسرائيليات وحكوها، بل بعضهم اقتنى أسفارها وأدمن مطالعتها، لما استبان له من البشائر النبوية، وتحقق تحريفهم » (١).

والنتيجة الحتمية في هذا أن الإسرائيليات دخلت في تفسير القرآن منذ عهد الصحابة، ثم كثرت الرواية عند من بعدهم.

ثالثاً :موضوعات الإسرائيليات الواردة في كتب التفسير:

لا تتعدى الإسرائيليات جانب الأخبار.

وهذا راجع إلى ماهية أغلب أسفار بني إسرائيل في عهديه القديم والجديد(٢)، وقد روى المسلمون جملة من الأخبار المذكورة في القرآن كقضايا بدء الخليقة، وخلق آدم وحواء ، وقصص الأنبياء الواردين في القرآن، وبعض قصص أقوامهم .

وإذا أردنا أن نقسم القضايا الواردة في أسفارهم عمومًا، فيمكن أن نذكرها على النحو الآتي:

أولاً: قضايا تتعلق بالاعتقاد، وهذه لم يتأثر بها الناقلون، ولم تكن محلاًّ للتأثير على المسلمين.

ثانيًا: قضايا التشريع، وهذه لم يقع فيها أي تأثير على الناقلين للإسرائيليات.

ثالثًا: القصص، وهذه هي التي توارد عليها النقل، وكان محلاً للاعتبار والعِظة.

والذي يظهر من صاحب الشريعة ﷺ أنه لما اطمأنَّ على نَقَلةِ الشريعة من

---

(١) محاسن التأويل (١: ٤٢). وقد ذكر ذلك في فصل نفيس تحت عنوان (قاعدة في قصص الأنبياء والاستشهاد بالإسرائيليات) (١: ٤٠ ـ ٥٠).

(٢) العهد القديم يحتوى على أسفار ما قبل عيسى عليه الصلاة والسلام، والعهد الجديد يحتوى على الأناجيل المنسوبة لبعض أتباع عيسى عليه الصلاة والسلام، وعلى أعمال الرسل، وهم المبشرون بالنصرانية بعده.

أصحابه، وظهر له فقههم وعِلمهم وتمييزهم = أباح لهم التحديث بها عند بني إسرائيل بإطلاق؛ إذ لم يُقيِّد نوع الرواية، ولا نهاهم عن شيء من أخبار بني إسرائيل دون شيء. وإذا رجعنا إلى ما حدَّثوا به ـ هم ومن بعدهم ـ فإننا نجده في القصص والأخبار، ولا يعدوه إلى غيره.

غير أنه قد يرد في بعض هذه القصص ما يُعلم مخالفته لحال الأنبياء ومكانتهم، ونجد أن الراوين يختلفون في طريقة إيرادهم لأحداث القصة ، فبعضهم يذكر شيئًا مما يُعتقدُ مخالفته لحال الأنبياء، وبعضهم قد يتجاوز مثل ذلك ويسقطه من الرواية.

والذي يظهر من حال هؤلاء أنهم لم يتساهلوا في هذا إلا في مقام العلم، إذ التفسير ليس محلاً للوعظ والتأثير على الناس، وإنما كانت الرواية فيه تدور بين طلاب العلم الذين يميِّزون مثل هذا.

وما حصل بعد ذلك من وقوع كتب التفسير في أيدي العامة، واطلاعهم على مثل هذه الروايات = فإنه مما لا يقع النكير فيه على هؤلاء الأخيار من علمائنا الأجلاء، وإنما يكون بالنظر إلى مدى وقوع الخطورة على العامة في هذا.

وذلك ما لا أجد له واقعًا بين العامة، إذ هم ينفرون بالطبع من كل ما هو يهودي المصدر أو نصرانيه.

ويبدو لي أن التهويل والتخويف من خطورة الإسرائيليات إنما ازدادت عند المعاصرين بسبب تسلط يهود على فلسطين، ومعاونة النصارى لهم في ذلك، ثم تسلطهم معًا على ثقافة العالم، ونشرهم إرهابهم الفكري في كل دول العالم الشرقي والغربي.

رابعًا: اتجاهات المعاصرين في الكتابة عن موضوع الإسرائيليات:

أشهر المصادر المعاصرة التي تكلمت عن الإسرائيليات كتابان؛ هما: كتاب الدكتور محمد حسين الذهبي (ت: ١٣٩٧) (الإسرائيليات في التفسير والحديث)،

وكتاب الدكتور محمد محمد أبو شهبة (ت: ١٤٠٣) (الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير) ، وكثير ممن كتب بعدهم استفاد منهم، ولم أشأ التوسع في ذكر المؤلفات المعاصرة[١]؛ لأن الغالبية العظمى منها سار على منهجية تقويض الإسرائيليات.

والجدير بالملاحظة أنه يمكن تقسيم اتجاهات المعاصرين في الكتابة عن موضوع الإسرائيليات في كتب التفسير إلى أقسام:

الأول: الزعم بأن القرآن قد تأثر بالإسرائيليات، ونقل منها!

وهؤلاء كيف سيكون رأيهم في كتب التفسير إذًا؟!

وهذا مذهب المستشرقين وبعض من تأثر بهم، وأقام بحثه على مناهجهم الفكرية.

ومن أمثلة المستشرقين ما كتبه نولدكه[٢] في كتابه (تاريخ القرآن)، فقد ذكر مثل هذا في صفحات متعددة، ومنها قوله : «...لا لزوم للتحليل لنكتشف أن أكثر قصص الأنبياء في القرآن، لا بل الكثير من التعاليم والفروض هي ذات أصل يهودي ، أما تأثير الإنجيل على القرآن فهو دون ذلك بكثير»[٣].

ومن أمثلة من تأثر بمنهج المستشرقين الفكري كتاب (النبي إبراهيم في الثقافة العربية الإسلامية)، قال المؤلف: «... لنبدأ أولاً في كشف المخفي ببيان تماثل بين التوراة والقرآن...نحن أمام أمرين؛ إما أن نشير إلى أن أصل القرآن قد يكون بناءً على التوراة، وهذا لا يضيره في شيء...»[٤].

الثاني: من يُجهِّل السابقين، ويدَّعي تكذيبهم وتخليطهم، وأنهم متأثرون بالرواية عن بني إسرائيل، وممن تبنى هذا الرأي مصطفى أبو هنيدي في كتابه (التأثير

(١) يمكن مطالعة أسماء كثير منها في موقع:قاعدة بيانات أوعية المعلومات القرآنية : www.quran-c.com

(٢) نولدكه:مستشرق ألماني(١٨٣٦-١٩٣٠)، له مشاركات عديدة في التراث الإسلامي، ومن أهمها وأخطرها كتابه (تاريخ القرآن)، وقد ذكر قصة تأليفه له في مقدمته لهذا الكتاب.

(٣) تاريخ القرآن، لنولدكه (١ : ٧)، وقد تابع كلامه حول هذه الفكرة إلى الصفحة اللاحقة.

(٤) «النبي إبراهيم في الثقافة العربية الإسلامية»، للدكتور تهامي العبدولي، أشرف عليه د. عبد المجيد الشرفي.

المسيحي في تفسير القرآن).

بل قد يصل الحدُّ ببعضهم إلى أن يكذِّب المروي بطرق صحيحة عن النبي ﷺ فضلاً عن غيرها من المرويات التي أخذها الصحابة والتابعون عن بني إسرائيل، وممن تبنى هذا الرأي حسني يوسف الأطير في كتابه (البدايات الأولى للإسرائيليات في الإسلام).

يقول: «الفصل الثاني: أبو هريرة ينقل من أسفار يهودية أبو كريفية نقل منها كَتَبةُ الإنجيل»، ثم ذكر «أولاً: صفة الجنة:

ورد الحديث التالي منسوبًا إلى النبي محمد ﷺ من طريق أبي هريرة، وقد اعتمده البخاري، ومسلم، والترمذي، وابن ماجة، وهو من أكثر الأحاديث شهرة وانتشارًا بين المسلمين.

يقول الحديث: «**يقول الله: أعدَدْتُ لعِبَادي الصَّالحين ما لا عَيْنٌ رَأَت، ولا أُذُنٌ سَمِعَت، ولا خَطَرَ على قَلْب بَشَر**».

وكان من الطبيعي أن نستشعر الدهشة والحرج معًا عندما رأينا هذا الحديث بنصه وفصِّه في بعض رسائل القديس بولس من أسفار العهد الجديد للمسيحيين، وبالتحديد في رسالة (كورنثوس الأولى) في الآية التاسعة من الإصحاح الثاني، حيث جاء النص هناك هكذا: - حسب الترجمة العربية الكاثوليكية- :

«ولكن كما (كُتِبَ) ما لم تره عينك، ولا سمعت به أذنك، ولا خطر على قلب بشر: ما أعده الله للذين يحبونه ...»[1].

وهذا الأخير - كما ترى في هذا النقل- يذكر أحاديث ثابتة في الصحيحين، ويزعم أنها مما تلقفه الرواة من الصحابة من أهل الكتاب، ثم نُسِب إلى النبي ﷺ.

(١) البدايات الأولى للإسرائيليات في الإسلام (ص: ٨٤ - ٨٥).

الثالث: من ينتقد الإسرائيليات، ويرى أنه من الخطورة بمكان على تراث المسلمين، خصوصًا في التفسير، وكثير ممن درس مناهج المفسرين أو من كتب في الدخيل في التفسير سار على هذا المنهج، وتتبع أقوالهم يطول، وأشهر كتابين عمدتين في هذا هما كتابا الذهبي وأبي شهبة.

الرابع: هناك إشارات تقويمية لتبرئة منهج المتقدمين في هذا الباب، والاجتهاد في معرفة طريقتهم فيه، ومن البحوث المعاصرة:

١- مقال (رأي آخر في الإسرائيليات في كتب التفسير) للدكتور مساعد الطيار، نُشر في ملتقى أهل التفسير (٢١ / ٢ / ١٤٢٤)، ثم نشره في كتابه (مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير ١٤٢٥هـ) في : (ص ١٩١-٢٠٨) .

٢- مبحث في شرح ما يتعلق بالإسرائيليات في كتاب مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (شرح مقدمة في أصول التفسير ١٤٢٧هـ) في (ص: ١٥٣-١٦٦)، للدكتور مساعد الطيار.

٣ - مقال بعنوان: (وقفات مع الإسرائيليات في كتب التفسير)، وهو للشيخ نايف الزهراني، وقد نشره في ملتقى أهل التفسير[1] .

٤- مقال بعنوان: (عرض لكتاب الإسرائيليات في تفسير الطبري وبيان بعض المآخذ عليه)[2]. للباحث (أبو صفوت: محمد صالح محمد سليمان) في ملتقى أهل التفسير.

٥- مقال بعنوان: (إهداء إلى الدكتور مساعد الطيار ، مثال عزيز بخصوص مقالة له عن الإسرائيليات)[3] . للباحث (أبو صفوت: محمد صالح محمد سليمان) في ملتقى أهل التفسير.

---

(١) (/http://www.tafsir.net/vb/tafsir143).

(٢) (http://www.tafsir.net/vb/tafsir10048/).

(٣) (http://www.tafsir.net/vb/tafsir18833/).

٦- بحث الدكتور شافي بن سلطان العجمي بعنوان: (الإسرائيليات بين المتقدمين والمتأخرين)؛ إذ فيه انتصار لمنهج الصحابة والتابعين ومن تبعهم في هذا كالطبري وغيره[١]. (لم أطلع عليه إلا بعد تحرير هذه المقالة).

(١) ضمن العدد ٨١ (جمادى الآخرة ١٤٣١هـ) من مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت.

المبحث الأول
الاستفادة من الإسرائيليات في التفسير بين القبول والرد

المطلب الأول: أدلة القائلين بالمنع:

مما ورد من الآثار في موقف المتقدمين من الإسرائيليات:

١ - عن جابر بن عبد الله، أنّ عمر بن الخطّاب، أتى النبي ﷺ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتب، فقرأه على النبي ﷺ فغضب وقال: «أمتهوّكون فيها يا ابن الخطّاب، والّذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقيّةً، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحقّ فتكذّبوا به، أو بباطل فتصدّقوا به، والذي نفسي بيده لو أنّ موسى كان حيًّا، ما وسعه إلّا أن يتّبعني»(١).

٢- روى عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود قال: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء، فإنهم لن يهدوكم وقد أضلوا أنفسهم، فتكذبون بحق أو تصدقون بباطل وإنه ليس أحد من أهل الكتاب إلا في قلبه تالية تدعوه إلى الله وكتابه»(٢).

٣- وروى البخاري بسنده عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: « يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب ؟! وكتابكم الذي أنزل على نبيه ﷺ أحدث الأخبار بالله تقرؤونه لم يشب ، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدلوا ما كتب الله ، وغيروا بأيديهم... »(٣).

---

(١) رواه الإمام أحمد (٢٣: ٣٤٩) رقم (١٥١٥٦) ، وقال المحققون: «إسناده ضعيف لضعف مجالد: وهو ابن سعيد. ونقل ابن حجر في ترجمة عبد الله بن ثابت من (الإصابة) ٤/ ٣٠ عن البخاري أنه قال: قال مجالد عن الشعبي عن جابر: إن عمر أتى بكتاب، ولا يصحُ. قلنا: وقوله: «ولا يصح» لم يرد في المطبوع من (التاريخ الكبير) للبخاري ٥/ ٣٩».

(٢) مصنف عبد الرزاق (٦ : ١١١) برقم ١٠١٦٢ .

(٣) صحيح البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يسأل أهل الشرك الشهادة وغيرها، ح ٢٦٨٥.

٤- وروى ابن سعد في (الطبقات) ، قال : قال أبو بكر بن عياش: « قلت للأعمش : مالهم يتقون تفسير مجاهد ؟!

قال : كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب»(١).

ويستدل لهم :بما روى أحمد بسنده عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء ، فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا، فإنكم إما أن تصدقوا بباطل أو تكذبوا بحق، فإنه لو كان موسى حيا بين أظهركم ما حل له إلا أن يتبعني» (٢).

المطلب الثاني: أدلة القائلين بالجواز:

أولاً : من القرآن :

إذا رجعنا إلى القرآن وجدنا أدلة تشير إلى جواز الرجوع إلى بني إسرائيل، مثل قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍۗ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [البقرة:٢١١] .

وقوله : ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [يونس:٩٤].

وقوله : ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍۖ فَسْـَٔلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ [الإسراء:١٠١].

فهذه الآيات - وغيرها - ناطقة بجواز الرجوع إلى بني إسرائيل في شيء من أخبارهم، ولو كان الرجوع إليهم منهيًا عنه مطلقًا لورد البيان بذلك.

ثانيًا: من السنة:

١- وروى أحمد عن أبي نملة الأنصاري أخبره أنه : « بينما هو جالس عند رسول الله ﷺ جاءه رجل من اليهود ، فقال : يا محمد ، هل تتكلم هذه الجنازة ؟

(١) الطبقات الكبرى ، لابن سعد (٥ : ٤٦٦) .

(٢) المسند (٢٢ : ٤٦٨) برقم ١٤٦٣١ .

قال رسول الله ﷺ : «**الله أعلم**».

قال اليهودي : أنا أشهد أنها تتكلم.

فقال رسول الله ﷺ: «**إذا حَدَّثَكم أهل الكتاب؛فلا تُصَدِّقوهم، ولا تكَذِّبوهم، وقولوا آمنا بالله وكُتُبه ورُسُله ؛ فإن كان حَقًّا ؛ لم تُكذِّبوهم ، وإن كان باطلًا ؛ لم تُصدِّقوهم** »(١).

٢ ـ روى البخاري بسنده عن عبد الله بن عمرو بن العاص ؓ أن النبي ﷺ قال: «**بَلِّغوا عَنِّي ولو آيةً، وحَدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حَرَج، ومن كذب علي متَعَمِّدًا؛ فلْيَتَبَوَّأْ مقعده من النار**» (٢).

ثالثًا: حال الصحابة والتابعين وأتباعهم:

لقد نقل هؤلاء الكرام هذه الآثار والأحاديث، وإذا رجعنا إلى تفاسيرهم لم نجد عندهم أي غضاضة في نقل مرويات بني إسرائيل في التفسير، وما كانوا يتحرَّزون من ذلك، ولن يكون على باطلٍ في هذا الأمر، ونكون نحن على الحقِّ فيهن فتأمل.

المطلب الثالث: تحرير محل النزاع، وبيان الراجح ومناقشة أدلة المخالفين:

يجب التفريق بين أمرين:

الأول : التحديث عن بني إسرائيل: وهذا جائز بدون أيِّ حرج ، كما قال النبي ﷺ. ففي أي مكان كان هذا التحديث – في تفسير آية أو في شرح حديث ، أو في أي موطن آخر – فإنه جائزٌ؛ بنص هذا الحديث المطلق غير المقيَّد.

---

(١) المسند (٢٨ : ٤٦٠) برقم ١٧٢٥٥ . قال ابن حجر : «قال الشافعي: من المعلوم أن النبي ﷺ لا يجيز التحدث بالكذب، فالمعنى: حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحدث به عنهم، وهو نظير قوله: إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم، ولا تكذبوهم، ولم يرد الإذن، ولا المنع من التحدث بما يقطع بصدقه».

(٢) رواه البخاري في صحيحه : كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، برقم ٣٤٦١ .

ومن ثَمَّ ، فلا يصح تغليط المفسرين إذا رووا الإسرائيليات ، وكان هذا الباب يحتملها -أي: التحديث- ؛ لإباحة المشرع ﷺ ، وهو أرفق بأمته من أن يبيح لهم ما يضرهم في دينهم.

قال القاسمي: «ومع ذلك فلا مغمز على مفسرينا الأقدمين في ذلك، طابق أسفارهم أم لا، إذ لم يألوا جهدا في نشر العلم وإيضاح ما بلغهم وسمعوه. إما تحسينا للظن في رواة تلك الأنباء وأنهم لا يروون إلا الصحيح، وإما تعويلا على ما رواه الإمام أحمد والبخاريّ والترمذيّ عن عمرو بن العاص عن رسول الله ﷺ قال: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» ورواه أبو داود أيضا بإسناد صحيح عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**حَدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حَرَج**».

فترخصوا في روايتها كيفما كانت، ذهابا إلى أن القصد منها الاعتبار بالوقائع التي أحدثها الله تعالى لمن سلف لينهجوا منهج من أطاع فأثنى عليه وفاز. وينكبوا عن مهيع من عصى فحقت عليه كلمة العذاب وهلك. هذا ملحظهم ﷺ.

وقد روي عن الإمام أحمد بن حنبل أنه كان يقول: إذا روينا في الأحكام شددنا، وإذا روينا في الفضائل تساهلنا، فبالأحرى القصص. وبالجملة فلا ينكر أن فيها الواهيات بمرة، والموضوعات، مما استبان لمحققي المتأخرين»[(١)].

والثاني: الاستفادة منهم في بيان معنى الآية أو شيء من مستتبعاته: وهذا هو الذي قد يقع فيه الإشكال، وهو محلُّ النزاع، خصوصًا إذا ورد في الرواية ما يُستنكر.

وقد قسَّم بعض العلماء الإسرائيليات إلى ثلاثة أقسام:

قال ابن تيمية : « **أحدها** : ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح.

---

(١) محاسن التأويل(١: ٤١).

والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه وتجوز حكايته»[(١)].

ويدخل في محل النزاع – من حيث التطبيق والمناقشة – القسم الثاني والثالث؛ لأنه قد يدعي أحدهم أن قصةً إسرائيلية ما تدخل في القسم الثاني، ويدَّعي آخر دخولها في النوع الثالث.

الترجيح :

الراجح – والله أعلم – جواز الاستشهاد بهذه الإسرائيليات؛ لأمور:

الأول: صراحة الآيات في طلب الرجوع إليهم في بعض أخبارهم، ولم يرد ما ينسخ ذلك.

الثاني: أن المشرِّع ﷺ قد أباح التحديث بعد النهي عنه، وما استدل به المانعون من نهيه ﷺ ، فإنه منسوخ بإباحته ﷺ.

قال العيني: « وإنّما قال: ولا حرج، لأنّه كان قد تقدم منه ﷺ الزّجر عن الأخذ عنهم والنّظر في كتبهم، ثمّ حصل التّوسّع في ذلك، وكان النّهي قبل استقرار الأحكام الشّرعيّة والقواعد الدّينيّة خشية الفتنة، ثمّ لما زال المحذور وقع الإذن في ذلك لما في ذلك من الاعتبار عند سماع الأخبار الّتي وقعت في زمانهم»[(٢)].

الثالث: أن الحديث الوارد في النهي، وكذا الآثار إنما هي في طلب الاهتداء بما عند بني إسرائيل، وطلب الاهتداء منهي عنه في كل حين، إذ كيف يكون الاهتداء بما عندهم، وقد أكمل الله الدين؟!

وأما الرجوع إلى أخبارهم وحكايتها، والاستفادة منها، فهي بمعزل عن ذلك النهي.

(١) مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية (١٠٠).
(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٦ : ٤٥).

الرابع: أن جمهور المفسرين من الصحابة والتابعين وأتباعهم قد رجعوا إليهم واستفادوا منهم، ولم يروا في ذلك غضاضة، مع العلم بما في بعضها من اختلاف أو من قضايا مشكلة في منطوق الروايات.

قال القاسمي : « وقال وليُّ الله الدهلويّ - قُدِّس سِرُّه - في أصول التفسير، في فصل الكلام على معرفة أسباب النزول : شرط المفسر أمران :

الأول: ما تعرض له الآيات من القصص، فلا يتيسر فهم الإيماء بتلك الآيات إلا بمعرفة تلك القصص.

والثاني: ما يخصص العام من القصة، أو مثل ذلك من وجوه صرف الكلام عن الظاهر، فلا يتيسر فهم المقصود من الآيات بدونها.

ومما ينبغي أن يعلم أن قصص الأنبياء السالفين لا تذكر في الحديث إلا على سبيل القلة، فالقصص الطويلة العريضة التي تكلف المفسرون روايتها، كلها منقولة عن علماء أهل الكتاب إلا ما شاء الله تعالى. انتهى.

فإذن، لا يخفى أن من وجوه التفسير معرفة القصص المجملة في غضون الآيات الكريمة، ثم ما كان منها غير إسرائيليٍّ. كالذي جرى في عهده ﷺ ، أو أخبر عنه. فهذا تكفّل ببيانه المحدثون. وقد رووه بالأسانيد المتصلة، فلا مغمز فيه.

وأما ما كان إسرائيليًا، وهو الذي أخذ جانبًا وافرًا من التنزيل العزيز، فقد تلقى السلف شرح قصصه، إما مما استفاض على الألسنة ودار من نبئهم، وإما من المشافهة عن الإسرائيليين الذين آمنوا. وهؤلاء كانوا تلقفوا أنباءها عن قادتهم. إذ الصحف كانت عزيزة لم تتبادلها الأيدي، كما هو في العصور الأخيرة. واشتهر ضنّ رؤسائهم بنشرها لدى عمومهم، إبقاء على زمام سيطرتهم، فيروون ما شاؤوا غير مؤاخذين ولا مناقشين. فذاع ما ذاع»[1].

(١) محاسن التأويل (١ : ٤١).

ويظهر من سبر تعاملهم مع الإسرائيليات وأقوالهم فيها ما يأتي:

الأول: كان مرادهم بإيرادها بيان المعنى العام للآية، وأن الوارد عند بني إسرائيل لا يختلف عن المعنى الإجمالي فيها.

الثاني: أن التفاصيل لا تُصدَّق ولا تُكذَّب إلا بخبر الصادق المعصوم، ولا يكفي في قبولها ورودها في مرويات بني إسرائيل[1].

الثالث: أن نَهْيَ من نَهَى من الصحابة والتابعين منصبٌّ على واحد من احتمالين:

الاحتمال الأول: ما كان فيه طلب الاهتداء، وعلى هذا يُحمل ما ورد عن ابن مسعود وابن عباس.

الاحتمال الثاني: كثرة سؤالهم، وطلب ما عندهم من الغرائب، وعلى هذا يحمل ما ورد عن الأعمش في شأن مجاهد[2] حيث كان يتقيه الكوفيون لروايته لمرويات بني إسرائيل، ومما ورد من غرائبه في ذلك:

عن الأعمش ، قال :«كان مجاهد لا يسمع بأعجوبة إلا ذهب لينظر إليها ؛ ذهب إلى حضرموت ليرى بئر برهوت ، وذهب إلى بابل – وعليه وال – فقال له مجاهد : تعرض علي هاروت وماروت ، فدعا رجلا من السحرة فقال: اذهب به ، فقال اليهودي: بشرط أن لا تدعو الله عندهما. قال : فذهب به إلى قلعة ، فقطع منها حجرًا، ثم قال: خذ برجلي ، فهوى به حتى انتهى إلى جوبة ، فإذا هما معلقين منكسين كالجبلين، فلما رأيتهما قلت : سبحان الله خالقكما ، فاضطربا ، فكأن الجبال تدكدكت، فغشي علي وعلى اليهودي ، ثم أفاق قبلي ، فقال : قد أهلكت نفسك وأهلكتني » [3].

---

(١) سيأتي مزيد بيان لوجوه استفادتهم من هذه المرويات ص٤٩.

(٢) لم يتوقف كثير من العلماء عن قبول تفسير مجاهد ، ولا كانوا يتقونه كما نقل أبو بكر ابن عياش ، بل كان إمام التابعين في التفسير ، حتى قال سفيان الثوري : « إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به ».

(٣) سير أعلام النبلاء (٤ :٤٥٦) .

هذا وقد سار كثير من علماء التفسير على نقل هذه الإسرائيليات وتداولها من غير نكير لكثير منها، ولم يقع النكير المطلق إلا عند بعض المفسرين، كالرازي وأبي حيان، ثم استقر الأمر عند كثير من المعاصرين على هذا المنهج[١].

المطلب الرابع: أشهر المفسرين المعتنين بنقل الإسرائيليات في تفسير القرآن:

إذا تجاوزنا الطبقات الأولى، ونظرنا إلى بداية جمع التفاسير السابقة، فإننا لا نكاد نجد تفسيرًا إلا وفيه جمع من مرويات بني إسرائيل[٢]، ومن هذه التفاسير:

تفسير يحيى بن سلام البصري القيرواني (ت : ٢٠٠)، وتفسير ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠)، وتفسير ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧) وتفسير الماتريدي (ت : ٣٣٣) ، وتفسير الثعلبي (ت : ٤٢٧)، ...إلخ من التفاسير التي جاءت بعدهم.

وهم - في هذا - ناقلون عن الطبقات الثلاث، مسندون إليهم هذه الروايات، ولم يقع منهم نكيرٌ على هذا المنهج الذي سار عليه سلف الأمة؛ لذا بقيت هذه الروايات في كتبهم إلى يومنا هذا.

وللقاسمي كلمة مفيدة في هذا المقام، قالها في الانتصار للثعلبي المفسر (ت : ٤٢٧) ، وهي تصلح له ولغيره:

قال : « وقد رأيت، ممن يدعي الفضل، الحط من كرامة الإمام الثعلبيّ، قدس الله سره العزيز، لروايته الإسرائيليات وهذا، وأيم الحق، من جحد مزايا ذوي الفضل ومعاداة العلم.

---

(١) يمكن تقسيم الناس في هذا إلى أقسام:

١- مفسرون ينقلونها دون اعتراض ، وهذا كثير في كتب التفسير.

٢- مفسرون اعترضوا على كثير منها، إن لم يكن كلها، ومنهم الرازي وأبو حيان.

٣- قوم عرَّضوها للنقد والتقويم، ولم يتركوها بالكلية، ولا انتقدوها بالكلية كذلك، ومنهم ابن كثير.

(٢) سيظهر ذلك جليًّا - إن شاء الله- في السرد التاريخي لقصة فتنة داود، وسترد في آخر هذا البحث.

على أنه– قُدِّس سِرُّه– ناقل عن غيره، وراوٍ ما حكاه بالأسانيد إلى أئمة الأخبار. وما ذنْبُ مسبوق بقول نقله باللفظ وعزاه لصاحبه؟ فمعاذًا بك اللهم من هضيمة السلف.

وقد رأيت له في تاريخ القاضي ابن خلّكان ترجمة عالية أحببت إثباتها هنا، تعريفا بمقامه لدى الجاهل به»[١].

ثم قال بعد ترجمة الثعلبي (ت:٤٢٧) : « والقصد أن الصالحين كانوا يتقبلون الروايات على علاتها للملاحظة المارة، لصفاء سريرتهم. فلا ينبغي إلا تفنيد الموضوع منها، لا الحط من مقامهم وقرض أعراضهم. كيف وقد تلقى الصحابة ومن بعدهم الإسرائيليات وحكوها، بل بعضهم»[٢].

(١) محاسن التأويل (١ : ٤١ ـ ٤٢).

(٢) المصدر السابق (١ : ٤١).

المبحث الثاني

ضوابط تفسير القرآن بالإسرائيليات، ومجالات الاستفادة منها في التفسير

المطلب الأول : ضوابط تفسير القرآن بالإسرائيليات

لو أردنا أن ننقد الإسرائيليات من جهة الإسناد، فإنها روايات لا أسانيد لها عند أهل الكتاب، بل هي مما كتبوه في كتبهم، وتناقلوه من خلال هذه الكتب جيلاً بعد جيل؛ لذا لا تصلح المطالبة بإسنادهم، وإنما يُكتفى بالوجادة التي عندهم من كتبهم التي يعتبرونها.

ولما أخذ الصحابة والتابعون وأتباعهم هذه الروايات عنهم نشأ الإسناد إلى أهل هذه الطبقات الثلاث.

وحال الإسرائيليات في النقل عنهم، كحال التفسير المنقول عنهم، وأقصد بذلك: أن المنقول من التفسير عن هؤلاء هو بالطريق نفسه الذي نُقلت (به) الإسرائيليات ، فأسانيد الروايات واحدة.

ولما كان الحال كذلك في الإسرائيليات، فإن القبول لها لا ينشأ من جهة صحة الإسناد، وإنما من جهة النقد التاريخي والمتني لها، وهذا يعني أننا نحتاج إلى ضوابط لأجل قبول خبرٍ منها.

وقد ذكر الطبري جملة من الضوابط المهمة في قبول الإسرائيلية، وذلك عند تعليقه على الروايات الواردة في قوله تعالى : ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة:٣٦] ، حيث ذكر بعض السلف خبر (الحيَّة)[١]، ويمكن استخلاص هذه الضوابط فيما يأتي:

١ - موافقة كتاب الله.

(١) تفسير الطبري، ط دار هجر (١: ٥٦٧).

٢- أن لا يدفع الخبرَ الإسرائيلي خبرٌ عن المعصوم.

٣- أن يكون تفسيرها موافقًا للغة العرب.

٤- أن يتتابع عليه قول الصحابة والتابعين.

٥- أن يكون من الأمور الممكنة، وليس المستحيلة.

وسأذكر كلام الطبري عند كل ضابطٍ منها.

ومما يحسن علمه أن اجتماع هذه الضوابط معًا يقوي قبول الخبر، وليس المراد أن بعض الضوابط يستقلُّ بقبول الخبر الإسرائيلي، وهذه الضوابط أشبه بالقرائن التي تحتفُّ ببعض النصوص ضعيفة الإسناد، فتكون مقويةً للخبر، أما انفراد واحد منها فلا يستقلُّ بتقوية الخبر[(١)].

(١) أشار ابن تيمية إلى مثل هذه الفكرة في كلامه عن المراسيل، وهي أن الاستدلال بمجموع روايات لتصحيح الخبر لا يعني استقلال الرواية الواحدة بصحته، فقال: « والمراسيل إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصدًا أو الاتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعا، فان النقل إما أن يكون صدقا مطابقا للخبر، وإما أن يكون كذبا تعمد صاحبه الكذب، أو أخطأ فيه، فمتى سلم من الكذب العمد والخطأ كان صدقا بلا ريب.

فإذا كان الحديث جاء من جهتين أو جهات، وقد علم أن المخبرين لم يتواطئا على اختلاقه، وعلم أن مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه اتفاقًا بلا قصد علم أنه صحيح، مثل شخص يحدث عن واقعة جرت، ويذكر تفاصيل ما فيها من الأقوال والأفعال، ويأتي شخص آخر قد علم أنه لم يواطئ الأول، فيذكر مثل ما ذكره الأول من تفاصيل الأقوال والأفعال، فيعلم قطعا أن تلك الواقعة حق في الجملة؛ فإنه لو كان كل منهما كذبها عمدا أو خطأ، لم يتفق في العادة أن يأتي كل منهما بتلك التفاصيل التي تمنع العادة اتفاق الاثنين عليها بلا مواطأة من أحدهما لصاحبه، فإن الرجل قد يتفق أن ينظم بيتا وينظم الآخر مثله، أو يكذب كذبة ويكذب الآخر مثلها، أما إذا أنشأ قصيدة طويلة ذات فنون على قافية ورَوِيٍّ فلم تجر العادة بأن غيره ينشئ مثلها لفظا ومعنى مع الطول المفرط، بل يعلم بالعادة أنه أخذها منه، وكذلك إذا حدث حديثا طويلا فيه فنون، وحدث آخر بمثله، فإنه إما أن يكون واطأه عليه أو أخذه منه، أو يكون الحديث صدقا، وبهذه الطريق يعلم صدق عامة ما تتعدد جهاته المختلفة على هذا الوجه من المنقولات، **وإن لم يكن أحدها كافيا إما لإرساله وإما لضعف ناقله**، لكن مثل هذا لا تضبط به الألفاظ والدقائق التي لا تعلم بهذه الطريق فلا يحتاج ذلك إلى طريق يثبت بها مثل تلك الألفاظ والدقائق ؛ ولهذا ثبتت بالتواتر غزوة بَدْر=

وهذا تبيين لهذه الضوابط:

أولاً: موافقة كتاب الله(١):

إنَّ مجرد الزيادة على ما في كتاب الله لا يعني المخالفة، وإنما المراد أن يقع مخالفة صريحة لا يمكن اجتماعها مع الخبر الذي ذكره الله، ففي هذه الحال تُردُّ الرواية الإسرائيلية من أول الأمر، ولا ينظر في هذه المخالفة.

قال الطبري: « وأولى ذلك بالحقّ عندنا، **ما كان لكتاب اللّه موافقًا**، وقد أخبر اللّه تعالى ذكره عن إبليس أنّه وسوس لآدم وزوجته ليبدي لهما ما وُورِيَ عنهما من سوآتهما، وأنّه قال لهما: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾[الأعراف:٢٠]، وأنّه قاسمهما إنّي لكما لمن النّاصحين مدلّيًا لهما بغرور»(٢).

ومما ورد في قبول قول الكتابي إذا ورد ما يدل عليه في كتابنا ما رواه الطبري عن سعيد بن المسيب ، قال : «قال علي رضي الله عنه لرجل من اليهود: أين جهنم؟ فقال: البحر، فقال: ما أراه إلا صادقًا، ﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦]، ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِرَتْ﴾ [التكوير: ٦] ؛ مخففة»(٣).

فهذا الأثر يظهر منه أن عليًا رضي الله عنه لم يقبل خبر اليهودي إلا بما وجده من الشاهد من كتاب الله تعالى .

=وأنها قبل أُحُد، بل يعلم قطعا أن حمزة وعليًا وعبيدة برزوا إلى عُتْبَةَ وَشَيْبَةَ والوليد، وأن عليا قتل الوليد، وأن حمزة قتل قرنه، ثم يشك في قرنه هل هو عتبة أو شيبة.

وهذا الأصل ينبغي أن يعرف؛ فإنه أصل نافع في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث والتفسير والمغازي، وما ينقل من أقوال الناس وأفعالهم وغير ذلك.»

(١) إن قلت: لم يرد خبر الحية، فكيف يكون موافقًا لكتاب الله؟ فالجواب: إنها غير مخالفة – وهذا قيد مهم في التعامل مع الإسرائيلية – فقصارى الأمر أن فيها زيادة غير مذكورة في القرآن، والزيادة الموجودة لا يمتنع وقوعها.

(٢) تفسير الطبري، ط دار هجر (١: ٥٦٧).

(٣) تفسير الطبري (٢٤ : ٢٤٢) .

ثانيًا : أن لا يدفع الخبرَ الإسرائيلي خبرٌ عن المعصوم:

فالتصديق والتكذيب لا يكون إلا ببرهان، والبرهان قد يكون من كتاب الله، وقد يكون من سنة نبينا ﷺ، وقد يكون من أمر خارج عنهما.

قال الطبري: « فأمّا سبب وصوله إلى الجنّة حتّى كلّم آدم بعد أن أخرجه اللهّ منها وطرده عنها، فليس فيما روي عن ابن عبّاس ووهب بن منبّه في ذلك معنى يجوز لذي فهم مدافعته، إذ كان ذلك قولًا لا يدفعه عقل ولا خبر يلزم تصديقه من حجّة بخلافه ».

ثالثًا: أن يكون تفسيرها موافقًا للغة العرب:

ولهذا اعترض الطبري على رأي ابن إسحاق في صفة استزلال إبليس لآدم وحواء، حيث حمل الأمر على الوسوسة، وليس على المباشرة في الخطاب، وهذا يخالف قوله تعالى :﴿ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّـٰصِحِينَ﴾ [الأعراف:٢١] ، وهذا لا يكون إلا بخطاب ومشافهة.

قال الطبري : « ففي إخباره جلّ ثناؤه عن عدوّ اللهّ أنّه قاسم آدم وزوجته بقيله لهما: ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّـٰصِحِينَ﴾ الدّليل الواضح على أنّه قد باشر خطابهما بنفسه، إمّا ظاهرًا لأعينهما، وإمّا مستجنًّا في غيره.

وذلك أنه غير مَعقول في كلام العرب أن يقال: قاسم فلانٌ فلانًا في كذا وكذا. إذا سبّب له سببًا وصل به إليه دون أن يحلف له. والحلف لا يكون بتسبب السبب. فكذلك قوله﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَـٰنُ ﴾ [طه:١٢٠]، لو كان ذلك كان منه إلى آدم – على نحو الذي منه إلى ذريته، من تزيين أكل ما نهى الله آدم عن أكله من الشجرة، بغير مباشرة خطابه إياه بما استزلّه به من القول والحيل – لما قال جلّ ثناؤه: ﴿ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّـٰصِحِينَ ﴾. كما غير جائز أن يقول اليوم قائلٌ ممن أتى معصية: قاسمني إبليس أنه لي ناصحٌ فيما زيَّن لي من المعصية التي أتيتها. فكذلك

الذي كان من آدمَ وزوجته، لو كان على النحو الذي يكون فيما بين إبليس اليومَ وذرية آدم – لما قال جلّ ثناؤه: ﴿ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾ ، ولكن ذلك كان – إن شاء الله – على نحو ما قال ابن عباس ومن قال بقوله»[(١)] .

والاحتجاج باللغة أصل في هذه الإسرائيليات عند الطبري (ت: ٣١٠) ، ويدل على ذلك أيضًا ما أورده في قوله تعالى : ﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٨] حيث ذكر اختلاف أهل التأويل في صفة حمل الملائكة ذلك التابوت، فقال بعضهم: معنى ذلك: تحمله بين السماء والأرض حتى تضعه بين أظهرهم، وأورد الرواية عن ابن عباس والسدي وقتادة وابن زيد.

وقال آخرون: معنى ذلك: تسوق الملائكة الدواب التي تحمله، وأورد الرواية عن وهب بن منبه، والثوري عن بعض أشياخه[(٢)] .

ثم قال: «وأولى القولين في ذلك بالصواب، قول من قال: حملت التابوت الملائكة حتى وضعته في دار طالوت بين أظهر بني إسرائيل؛ وذلك أن الله تعالى ذكره قال: ﴿تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢٤٨] ولم يقل: تأتي به الملائكة وما جرته البقر على عجل. وإن كانت الملائكة هي سائقتها، فهي غير حاملته؛ لأن الحمل المعروف هو مباشرة الحامل بنفسه حمل ما حمل، فأما ما حمله على غيره وإن كان جائزا في اللغة أن يقال في حمله بمعنى معونته الحامل، أو بأن حمله كان عن سببه، فليس سبيله سبيل ما باشر حمله بنفسه في تعارف الناس إياه بينهم؛ وتوجيه تأويل القرآن إلى الأشهر من اللغات أولى من توجيهه إلى أن لا يكون الأشهر ما وجد إلى ذلك سبيل»[(٣)] .

ولم يُعرِّج في ردِّه على كونها إسرائيلية، وإنما اعترض عليها من جهة اللغة، فالقول الأول أظهر في اللغة من القول الثاني، فحسب، والله الموفق.

---

(١) تفسير الطبري، ط دار هجر (١: ٥٦٧).

(٢) المصدر السابق (٤: ٤٧٧– ٤٧٩).

(٣) المصدر السابق (٤: ٤٧٩– ٤٨٠).

رابعًا: أن يتتابع عليه قول الصحابة والتابعين[1]:

إن تتابع عقول علماء التفسير من الصحابة والتابعين وأتباعهم على إيراد الخبر الإسرائيلي دون نكير منهم يشير إلى أن مجمل الخبر محل قبول عندهم، وقد أشار الطبري إلى ذلك بقوله: «والقول في ذلك أنّه قد وصل إلى خطابهما على ما أخبرنا اللهّ جلّ ثناؤه، وممكن أن يكون وصل إلى ذلك بنحو الّذي قاله المتأوّلون؛ بل ذلك إن شاء اللهّ كذلك؛ **لتتابع أقوال أهل التّأويل على تصحيح ذلك**»[2] .

ومن ذلك خلافهم في المائدة التي طلبها الحواريون من عيسى عليه الصلاة والسلام، هل نزلت أو لم تنزل؟

ومن قال إنها نزلت، فإنهم قد اختلفوا في بعض شأنها وما فيها من الطعام، ومما قالوا في ذلك:

١ – عن ابن عباس وأبي عبد الرحمن السلمي: «نزلت على عيسى ابن مريم والحواريين خِوان [3] عليه خبز وسمك يأكلون منه أينما نزلوا إذا شاءوا».

٢ – عن عطية العوفي : «المائدة سمكة فيها طعم كل طعام».

٣ – عن قتادة «ذكر لنا أنها كانت مائدة ينزل عليها الثمر من ثمار الجنة، وأُمروا أن لا يخبِّئوا ولا يخونوا ولا يدَّخروا لِغد، بلاء ابتلاهم الله به، وَكانوا إِذا فعلوا شيئًا من ذلك أنبأَهم به عيسى، فخان القوم فيه فخبَّئوا وادخروا لغد».

٤ – عن ميسرة وزاذان: «كانت إِذا وضعت المائدة لبني إسرائيل، اختلفت عليها الأيدي بكل طعام».

---

(١) إن ورود الإسرائيلية عن جماعة من الصحابة والتابعين دون نكيرهم عليها لا يعني قبولهم لكل ما فيها من التفاصيل، خصوصًا إذا ورد في بعض تفاصيلها ما فيه نكارة، بل يذكرونها لأنَّ أصل القصة وما تدور عليه الإسرائيلية مما يجوز وقوعه، وأنه يمكن أن يكون صحيحًا، وبذا يجوز بيان القرآن به.

(٢) تفسير الطبري، طبعة دار هجر (١: ٥٦٩)

(٣) الخوان: هو ما يوضع عليه الطعامُ عند الأَكل. لسان العرب، مادة (خ ون).

٥- وقال آخرون: كان عليها من كل طعام إلا اللحم .

وهذا الاختلاف لا يؤثر في أصل القضية، إذ كل هؤلاء متفقون على نزول المائدة، وعليها نوع من المأكول، وإن اختلفوا في نوع المأكول فيها، وفي مثل هذه الحال نقول بما قال به الطبري - مقعِّدًا -: « وأما الصواب من القول فيما كان على المائدة ، فأن يقال : كان عليها مأكول ، وجائز أن يكون كان سمكًا وخبزًا ، وجائز أن يكون كان ثمرًا من ثمر الجنة ، وغير نافع العلم به، ولا ضار الجهل به ، إذا أقرَّ تالي الآية بظاهر ما احتمله التنزيل».

خامسًا: أن يكون من الأمور الممكنة، وليس المستحيلة:

قال الطبري في التنبيه على هذا الضابط: « فأمّا سبب وصوله إلى الجنّة حتّى كلّم آدم بعد أن أخرجه اللهّ منها وطرده عنها، فليس فيما روي عن ابن عبّاس ووهب بن منبّه في ذلك معنى يجوز لذي فهم مدافعته، إذ كان ذلك قولًا لا يدفعه عقل ولا خبر يلزم تصديقه من حجّة بخلافه، **وهو من الأمور الممكنة** ».

أما الغرابة التي قد تتصف بها بعض الإسرائيليات؛ فليست ضابطًا كافيًا في ردها؛ لأن المستغرب ليس مستحيلاً، وقد تقع الغرابة في القصة في الأخبار الواردة بطرق متفق على صحتها، كما في الصحيحين عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ : «**إن موسى كان رجلاً حَيِيًّا سِتِّيرًا لا يُرى من جلده شيء استحياء منه، فآذاه من آذاه من بني إسرائيل، فقالوا: ما يستَتِر هذا التسَتُّر إلا من عَيْب بِجِلْدِه؛ إمّا برص، وإما أُدْرَة، وإما آفَة، وإن الله أراد أن يُبَرِّئه مما قالوا لموسى، فخلا يومًا وحده، فوضع ثيابه على الحَجَر، ثم اغتسل، فلما فَرَغَ أقبل إلى ثيابه؛ ليأخذها، وإن الحَجَر عَدَا بثوبه، فأخذ موسى عصاه، وطلب الحَجَر، فجعل يقول: ثوبي حَجَر، ثوبي حَجَر؛ حتى انتهى إلى ملأ من بني إسرائيل، فرأوه عريانًا أحسن ما خلق الله، وأبرأه مما يقولون وقام الحَجَر، فأخذ ثوبه، فلبسه، وطَفِق بالحجر،**

ضربًا بعصاه، فوالله إن بالحَجَر لندبًا من أثر ضربه ثلاثًا أو أربعًا أو خمسًا؛ فذلك قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهٗا ﴾ [الأحزاب:٦٩] » (١).

فهذا الخبر لا تخفى غرابته، من جهة أن الحجر يتحرك ويهرب بثياب موسى عليه السلام ، وأن موسى يبدو عريانًا أمام الملأ من بني إسرائيل، وهذا الخبر قد لا تصدقه بعض العقول ، لكن إذا عُلِم أنه ورد بطريق صحيح متفق عليه؛ سُلِّم به، مع ما فيه من الغرابة.

وعلى هذا قس ما ورد في خبر هاروت وماروت، وما ورد في فتنة سليمان ﷺ ، وغيرها من الأخبار المستغرَبة، لكنك إذا سبرتها، وجدتها من الأمور الممكنة، وأن العقل لا يمنع وجودها، خصوصًا إذا تعلقت بقدرة الله تعالى.

تطبيق هذه الضوابط على قصة هاروت وماروت:

ملخص قصة هاروت وماروت تقوم على أن بعض الملائكة أَنِفت من فعل بني آدم للمعاصي وعدم معاقبة الله لهم، فطلب الله منهم أن يختاروا اثنين منهم، ويركِّب فيهم الطبيعة البشرية ليختبر صبرهم عن المعاصي، وليبتلي بهم قومًا كانوا مولعين بالسِّحر، فاختارت الملائكة من أعبدهم وهما هاروت وماروت، ونزلا يعلمان الناس السحر عقوبة لهم على تعلقهم به على حدِّ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡ﴾ [الصف:٥] ، وكانوا يحذِّرون من يريد تعلم السحر كما هو ظاهر الآية.

ثم جاءتهم امرأة جميلة، وكان اسمها الزهرة، فوقعت في نفوسهم، فراودوها عن نفسها، فوقعا بها، فعاقبهم الله تعالى بذلك، وعاقب المرأة بأن جعلها كوكبًا ، هذا على قول، وعلى قول آخر أن اسمها كاسم هذا الكوكب، وليس الكوكب مسخًا منها.

(١) سبق تخريجه عند البخاري، ص٢١.

هذا هو ملخص هذه القصة، والمفسرون منهم من ذكرها وأيد ما فيها من الروايات، ومنهم من ذكرها فقط دون تصريح بالقبول أو اعتراض عليها، ومنهم من اعترض عليها وردَّها[١].

تحليل هذه القصة:

أولاً: القصة قائمة على سُنَّة الله في ابتلاء عباده، وله أن يبتلي عباده بما يشاء، فقد ابتلاهم بوجود الكفر، وبوجود السحر، وسيبتليهم بغير ذلك؛ كفتنة المسيح الدجال.

وقد دخل الملائكة في الابتلاء بسبب استغرابهم من وقوع المعاصي من بني آدم، وابتلاؤهم من الأمور الممكنة، وليس من الأمور المستحيلة.

والملائكة بطبيعتهم الملائكية لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، وهذا يعني أن العصمة ثابتة لهم في حالتهم الملائكية، أما في هذه الحالة التي تذكرها الرواية فإنهم مكلفون كالبشر، فقد يقع منهم الذنب.

يقول الطبري : «إن التبس على ذي غباء ما قلنا فقال: وكيف يجوز لملائكة الله أن تعلم الناس التفريق بين المرء وزوجه؟ أم كيف يجوز أن يضاف إلى الله تبارك وتعالى إنزال ذلك على الملائكة؟

قيل له: إن الله جل ثناؤه عرف عباده جميع ما أمرهم به وجميع ما نهاهم عنه، ثم أمرهم ونهاهم بعد العلم منهم بما يؤمرون به وينهون عنه. ولو كان الأمر على غير ذلك، لما كان للأمر والنهي معنى مفهوم. فالسحر مما قد نهى عباده من بني آدم عنه، فغير منكر أن يكون جل ثناؤه علَّمه الملكين اللذين سماهما في تنزيله، وجعلهما فتنة لعباده من بني آدم- كما أخبر عنهما أنهما يقولان لمن يتعلم ذلك منهما: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ

(١) ذكر الشيخ عبد الحكيم الأنيس من ردَّ هذه الرواية من المتقدمين والمعاصرين ، ومن قبلها : ينظر تحقيقه لكتاب «العجاب في بيان الأسباب» لابن حجر (١ : ٣٣٢ - ٣٣٣).

فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡ ﴾[البقرة:١٠٢] - ليختبر بهما عباده الذين نهاهم عن التفريق بين المرء وزوجه، وعن السحر، فيمحص المؤمن بتركه التعلم منهما، ويخزي الكافر بتعلمه السحر والكفر منهما. ويكون الملكان في تعليمهما من علما ذلك - لله مطيعين، إذْ كانا = عن إذن الله لهما بتعليم ذلك من علماه = يعلمان. وقد عبد من دون الله جماعة من أولياء الله، فلم يكن ذلك لهم ضائرا، إذ لم يكن ذلك بأمرهم إياهم به، بل عبد بعضهم والمعبود عنه ناه. فكذلك الملكان، غير ضائرهما سحر من سحر ممن تعلم ذلك منهما، بعد نهيهما إياه عنه، وعظتهما له بقولهما: ﴿إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡ﴾ ، إذ كانا قد أديا ما أمر به بقيلهما ذلك »(١).

ثانيًا: أن الرواية تدل على استشراء السحر في الناس، ومن سنة الله أن العبد إذا تمادى في غيِّه، ولم ينته عنه = زاده الله غواية ، كما قال تعالى : ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡ ﴾[الصف:٥] ، فجازاهم وعاقبهم من جنس فعلهم، فأنزل مع الملكين سحرًا لا يعرفه الناس.

وبهذا لا يقع السؤال الذي يورده بعضهم- لإنكار القصة-: كيف يعلم الملائكة الناس السحر، والسحر كفر؟!

ثالثًا: أن الزهرة امرأة أغوت هذين الملكين، فعاقبها الله بتحويلها إلى هذا الكوكب المعروف، وهذا من الأمور الممكنة، وإن كان غريبًا.

رابعًا: أن أهل التأويل من السلف قد تتابعوا على رواية هذه القصة دون نكير منهم في ذلك.

قال ابن حجر: «وليعتبر الناظر في كلام هؤلاء، والعجب ممن ينتمي منهم إلى الحديث ويدعي التقدم في معرفة المنقول ويسمى عند كثير من الناس بالحافظ =

---

(١) تفسير الطبري، ط دار هجر (٢: ٣٣٩ - ٣٤٠).

كيف يُقدم على هذا النفي ويجزم به مع وجوده في تصانيف من ذكرنا من الأئمة بالأسانيد القوية والطرق الكثيرة، والله المستعان.

وأقول: في طرق هذه القصة القوي والضعيف، ولا سبيل إلى رد الجميع، فإنه ينادي على من أطلقه بقلة الاطلاع والإقدام على رد ما لا يعلمه، لكن الأولى أن ينظر إلى ما اختلفت فيه بالزيادة والنقص **فيؤخذ بما اجتمعت عليه**، ويُؤخذ من المختلف ما قوي، ويُطرح ما ضعف أو ما اضطرب، فإن الاضطراب إذا بَعُدَ به الجمع بين المختلف، ولم يترجح شيء منه التحق بالضعيف المردود، والله المستعان»(١).

خامسًا: أنه لا يوجد خبر من المعصوم يعارض مثل هذا الخبر المحتمل.

والنتيجة أن مجمل هذه القصة موافق لما في القرآن، ولا مانع من قبول هذا المجمل منها، والله أعلم.

المطلب الثاني: مجالات الاستفادة من الإسرائيليات في تفسير القرآن:

يحتاج مثل هذا الموضوع إلى استقراء تامٍّ للتفاسير؛ لإبراز هذه المسألة، لكن بالنظر إلى بعض الإسرائيليات التي يوردها المفسرون، فإنه يمكن القول بأن وجوه الاستفادة من الإسرائيليات يكون في الآتي:

الأول: تعيين المبهم.

الثاني: تفصيل المجمل من القصص.

الثالث: توجيه الآية إلى المعنى المحتمل لها.

الرابع: سبب القصة الإسرائيلية.

وإليك أمثلة ذلك :

---

(١) العجاب في بيان الأسباب، لابن حجر، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس (ص: ٣٤٢ - ٣٤٣).

الأول: تعيين المبهم:

مثل ما ورد عنهم في قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴾ [الأعراف:١٦٣].

فقد ورد في تعيينها عدد من الأقوال:

الأول: أنها أيلة، وقد ورد عن ابن عباس وعكرمة ومجاهد والسدي وقتادة.

الثاني: أنها مقنا، وقد ذهب إلى ذلك ابن زيد.

الثالث: أنها مدين، وقد وردت الرواية بذلك عن ابن عباس.

قال الطبري: « والصواب من القول في ذلك أن يقال: هي قرية حاضرة البحر= وجائز أن تكون أيلة= وجائز أن تكون مدين= وجائز أن تكون مقنا= لأن كل ذلك حاضرة البحر، ولا خبر عن رسول الله ﷺ يقطع العذر بأيِّ ذلك من أيٍّ، والاختلاف فيه على ما وصفت. ولا يوصل إلى علم ما قد كان فمضى مما لم نعاينه، إلا بخبر يوجب العلم. ولا خبر كذلك في ذلك»(١).

ومثل هذا النوع من المبهمات لا يؤثِّر تعيينه في فهم المعنى، كما لا يؤثر عدم تعيينه فينقص المعنى، وإنما أثره في أمر خارج التفسير، وهو التاريخ، فلو كان الباحث يكتب عن تاريخ أحد هذه المدن لأشار إلى قول هؤلاء المفسرين، كفائدة تاريخية ترتبط بذلك المكان.

الثاني: تفصيل المجمل:

يرد في القرآن قصص مجملة، أو يرد إشارة إلى قصة، ثم يستعين المفسرون بما روي في كتب بني إسرائيل في تفاصيل تلك القصة، ومن ذلك: ما ورد في قصة أيوب، فقد ورد خبره في موضعين:

---

(١) تفسير الطبري ، ط دار هجر (١٠ : ٥٠٩).

قوله تعالى: ﴿ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٨٣﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَٰبِدِينَ ﴾ [الأنبياء: ٨٣ – ٨٤].

وقوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ﴿٤١﴾ ٱرْكُضْ بِرِجْلِكَ ۖ هَٰذَا مُغْتَسَلٌۢ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ﴿٤٢﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنَّا وَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٤٣﴾ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ ۗ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ [ص: ٤١ – ٤٤].

ولو لم يفسروا الضُّر الذي أصاب أيوب لبقي في الآية إجمالٌ يحتاج إلى تفصيل، والله أعلم.

والروايات بعضها فيها تفصيل، كالرواية الواردة عن قتادة ، قال : « ذهاب المال والأهل، والضّر الّذي أصابه في جسده، قال: ابتلي سبع سنين وأشهرًا ملقًى على كناسة لبني إسرائيل تختلف الدّوابّ في جسده، ففرّج اللهّ عنه، وعظّم له الأجر، وأحسن عليه الثّناء»(١)، وبعضها فيه إجمالٌ أيضًا، كالرواية المسندة للسدي، قال : «نُصبٍ في جسدي، وَعَذَابٍ فِي مالي»(٢).

وبغير هذه الروايات لا يظهر نوع النصب ولا العذاب الذي لقيه أيوب عليه السلام، بل يبقى مجملاً، كما هو لفظ القرآن.

الثالث: توجيه الآية إلى المعنى المحتمل لها:

ويزداد وضوح الأمر أكثر عندما تُحمل على قصة أخرى غير القصة الواردة عن

(١) تفسير الطبري ، ط دار هجر (٢٠ : ١٠٦)، وبعض الروايات أكثر تفصيلاً، وفيها طول، وفحواها أن الله سبحانه ابتلى عبده المصطفى أيوب بأن سلط الشيطان على جسده، وذهب ماله، وفقد ولده، فلما صبر، رفع الله ما به من البلاء، وأنعم عليه بالمال والولد وإصلاح الزوجة. وينظر في الاستزادة من تفاصيل هذه القصة: الدر المنثور (١٢: ٥٢٤–٥٣٥).

(٢) تفسير الطبري، ط دار هجر (٢٠ : ١٠٧).

أهل الكتاب، ومن ذلك:

ما ورد من إجمالٍ في فتنة سليمان بالجسد في قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴾ [ص:٣٤] .

فالجسد على قول المتقدمين من المفسرين (شيطان)، وهذا ما ورد في أخبار بني إسرائيل.، ولو لم يُفسِّروا بذلك لبقي تعيين هذا المبهم (الجسد) مشكلاً، ولما استفصلوا من أخبار بني إسرائيل تبين شيء من المراد بهذه الفتنة التي ذُكِرت مجملة.

وممن ورد عنه هذا حمل الجسد على الشيطان: ابن عباس ومجاهد والحسن وقتادة والسدي وغيرهم(١).

ثم ظهر قول آخر(٢)، وهو أن الجسد يُفسَّر بما رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ ، قال: « **قال: سليمان بن داود لأطوفنّ اللّيلة على سبعين امرأةً، تحمل كلّ امرأة فارسًا يجاهد في سبيل اللّه، فقال له صاحبه: إن شاء اللّه ، فلم يَقُل، ولم تَحمِل شيئًا إلّا واحدًا، ساقطًا أحد شقّيه**»، فقال النّبيّ ﷺ : «**لو قالها لجاهدوا في سبيل اللّه**»(٣).

وقد حُملت الآية على قصص أخرى(٤)، وليس المقصود هنا التطويل بذكرها، وفيما ذكرت كفاية لبيان الفكرة، والله الموفق.

وهذه القصة التي رواها البخاري لم يوردها تفسيرًا للآية، بل ذهب إلى أن

---

(١) تفسير الطبري (٢١ : ١٩٦ – ١٩٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠ : ٣٢٤١ – ٣٢٤٣).

تنبيه: مضى أصحاب هذه الطبقات الثلاث على حمل الآية على هذه القصة، ولا يعني أنهم يقرُّون بتفاصيلها ، إذ التفاصيل لها طريق آخر في تصحيحها أو تضعيفها.

(٢) ينظر: تفسير الثعلبي (٨ : ٢٠٦) .

(٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾، رقم (٣٤٢٤).

(٤) تفسير أبي الليث السمرقندي (٣ : ١٦٧ – ١٦٨)، و تفسير الثعلبي (٨ : ٢٠٦).

الجسد شيطان، حيث قال: «﴿جَسَدًا﴾ [ص: ٣٤]: شيطانًا»(١)، والحديث أورده في أحاديث الأنبياء عند ذكره لأخبار سليمان عليه السلام، ولم يورده في تفسير سورة (ص) من كتاب التفسير، مما يؤنس بأن هذا الحديث ليس تفسيرًا للآية فيما يراه، والله أعلم.

وكذلك -مع شهرة قصة هذا الحديث- لم يحملها أحد من السلف على الآية، وإنما حملوها على القصة الإسرائيلية، وبهذا يظهر توجيه الآية إلى محتمل دون آخر، وإن كان قد يُعترض عليه هنا بافتراض معرفتهم بذلك الوجه، ثم قصدهم تركه؛ للإشعار بأنه لا يصلح أن يكون تفسيرًا للآية.

وهذا لا يُفسِد أصل الفكرة التي سقت تفسير الآية بهذه القصة الإسرائيلية من أجلها؛ لأن الآية توجهت عندهم إلى هذا المعنى، وسواء أكانوا يعرفون هذا وذاك أم لم يكونوا يعرفون إلا الخبر الإسرائيلي.

الرابع: سبب القصة الإسرائيلية:

مما تجده في الإسرائيليات التي استفاد منها المفسرون ما يمكن أن يُسمى بـ(سبب القصة)، وذلك ما لا تكاد تجده في القرآن، وإنما تجده خارجه، وعلى سبيل المثال:

ما ورد في الإسرائيليات سبب فتنة داود، ما أورده الطبري بسنده عن ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ﴾ [ص:٢١]، قَالَ: «إنّ داود قال: يا ربّ قد أعطيت إبراهيم وإسحاق ويعقوب من الذّكر ما لوددت أنّك أعطيتني مثله، قال اللهّ: إنّي ابتليتهم بما لم أبتلك به، فإن شئت ابتليتك بمثل ما ابتليتهم به، وأعطيتك كما أعطيتهم، قال: نعم، قال له: فاعمل حتّى أرى بلاءك؛ فكان ما شاء اللهّ أن يكون، وطال ذلك عليه، فكاد أن ينساه؛ فبينا هو في محرابه، إذ وقعت

(١) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قَوْلِ اللهِّ تَعَالَى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾.

عليه حمامة من ذهب فأراد أن يأخذها، فطار إلى كوّة المحراب، فذهب ليأخذها، فطارت، فاطّلع من الكوّة، فرأى امرأةً تغتسل»[1].

تنبيهات:

الأول: وقوع الاختلاف في التفاصيل بين المفسرين:

الاختلاف في تفاصيل القصة عند الناقلين لها من المفسرين أمر موجود، ومردُّه اختلاف الناقلين من أهل الكتاب لأخبارهم[2]، وهذا أمر طبعيٌّ، ولا يصلح أن يُنتقض به أصل المسألة، وهو صحة الرجوع إلى مرويات بني إسرائيل؛ لأن مثل هذا الخلاف يقع في الأخبار الإسلامية كذلك، ووقوع مثل هذا الاختلاف لا تُضبط به التفاصيل، وإنما يؤخذ منه الأمر المجمل المتفق عليه في هذه الروايات، وقد حرَّر شيخ الإسلام هذه المسألة العلمية -وهي أن الاختلاف في التفاصيل لا يبطل أصل القصة- في رسالته العظيمة في أصول التفسير.

قال: « والمراسيل إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصدًا أو الاتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعا... لكن مثل هذا لا تضبط به الألفاظ والدقائق التي لا تعلم بهذه الطريق فلا يحتاج ذلك إلى طريق يثبت بها مثل تلك الألفاظ والدقائق؛ ولهذا ثبتت بالتواتر غزوة بَدْر وأنها قبل أُحُد، بل يعلم قطعا أن حمزة وعليًا وعبيدة

---

(١) تفسير الطبري (٢٠ : ٦٤)، وقد ذُكِر غير هذه السبب.

(٢) يقول ابن تيمية : « ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيرا. ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعدتهم، وعصا موسى من أي الشجر كانت، وأسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم، وتعيين البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة، ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى، إلى غير ذلك مما أبهمه الله في القرآن، مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم، ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز، كما قال تعالى: ﴿ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ۗ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢] ». مقدمة في أصول التفسير (ص: ١٠٠).

برزوا إلى عُتْبَةَ وَشَيْبَةَ والوليد، وأن عليا قتل الوليد، وأن حمزة قتل قرنه، ثم يشك في قرنه هل هو عتبة أو شيبة.

وهذا الأصل ينبغي أن يعرف؛ فإنه أصل نافع في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث والتفسير والمغازي، وما ينقل من أقوال الناس وأفعالهم وغير ذلك»[(١)].

الثاني: الاختلاف بين المفسرين في حمل الآية على عدد من الأشخاص أو الأحداث:

يقع عند المفسرين الاختلاف في حمل الآية المجملة في قصتها على أكثر من حدث، أو شخصٍ، وهذا لا يعدو أن يكون كغيره من الاختلاف الذي يقع في تفسير القرآن، ولا يصحُّ أن يُجعل هذا الاختلاف دليلاً على خطأ الرجوع إلى مرويات أهل الكتاب.

ومن ذلك اختلافهم في المراد بقوله تعالى: قوله عز وجل:﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ ﴾[الأعراف:١٧٥].

قال الماوردي: «فيه ثلاثة أقاويل:

أحدها: أنه بلعام بن باعوراء[(٢)]، واختلفوا فيه فقيل: كان من اليمن ، وقيل: كان من الكنعانيين، وقيل: من بني صال بن لوط ، قاله ابن عباس ، وابن مسعود.

والثاني: أنه أمية بن أبي الصلت الثقفي، قاله عبد الله بن عمرو.

والثالث: أنه من أسلم من اليهود والنصارى ونافق ، قاله عكرمة»[(٣)].

الثالث: المروي عن بني إسرائيل في باب الأخبار قد يحمل أمورًا تشريعية وعقدية:

---

(١) المصدر السابق (ص: ٦٢ - ٦٣).

(٢) ورد اختلاف في نطق هذين الاسمين في المصادر، وهذا لا يؤثر في الخبر.

(٣) النكت والعيون (٢: ٢٧٩).

إن أغلب المروي - إن لم يكن كله- في باب الأخبار، وقد يكون في الخبر أمورٌ تشريعية أو عقدية، وورود هذه الأمور التشريعية أو العقدية إنما هو بالتبع لا بالأصالة؛ أي أن المفسِّر الذي يروي الإسرائيلية ويستفيد منها لم يوردها ليأخذُ منها (أحكامًا تشريعية)، ولا ليأخذ منها (أحكامًا عقدية)، وإنما أوردها ليبين أمرًا في الآية، أو يزيد تفاصيل على ما في الآية.

ولما كان أمر الشرائع واضحًا لا يلتبس على أحد، فالشرائع عند المسلمين لا تؤخذ عن أهل الكتاب البتة = لم يقع نكيرٌ من المعترضين على ورود الإسرائيليات في كتب التفسير من هذا الجانب.

أما الاعتقاد فكان من أكبر الأمور التي وقع نكير المعترضين عليها لورودها في الإسرائيليات المروية في كتب التفسير.

ومع هذا فقد يقع منازعة لهم في بعض ما يُدَّعى فيه أنه يُخالف الاعتقاد في الأنبياء، وهو ما يسمى (عصمة الأنبياء)؛ لأنه قد أُلحِق بهذه العصمة أمورٌ ليست منها، وكم ردَّ بعض المعارضين للإسرائيليات بعض جزئيات القصص الإسرائيلي بدعوى مخالفتها لعصمة الأنبياء، وحقيقة الأمر أنها ليست كذلك.

لذا؛ فإن من الأصول المهمة التي يجب أن تُقرَّر قبل دراسة الإسرائيليات (مفهوم عصمة الأنبياء)؛ لأن العالم الذي يعترض على بعض الإسرائيليات يتكئ في ردِّه لها على ما يظنُّ أنه يخالف عصمتهم، وقد يكون لهذه الأخبار وجه معتبر لا يخالف العصمة.

وليس ببعيد عن الباحثين ما وقع فيه بعضهم من إنكار سحْرِ الرسول ﷺ تحت دعوى مخالفته للعصمة والنبوة، مع أن الأحاديث الصحيحة الصريحة تُثبت ذلك.

وبالجملة، فإنه إذا وقع في الرواية الإسرائيلية ما يخالف اعتقاد الأنبياء أو صريح

شرائعهم فإنه يُعدُّ من المردود من الإسرائيليات، ولا خلاف في ذلك.

وإنما قد يقع الخلاف في مناط الخبر، وهل هو من هذا الباب، أو هو من بابٍ محتَمَلٍ، والله أعلم[1].

(١) سيأتي إن شاء الله إشارة إلى ذلك في تحليل بعض الإسرائيليات، وما قيل فيها ص٦١.

المبحث الثالث

دراسة تطبيقية لمنهج تعامل المفسرين مع الاسرائيليات

المطلب الأول: نماذج لإسرائيليات استفيد منها في تفسير القرآن:

لا شك أن المفسرين يختلفون في بعض الإسرائيليات، فمنهم من لا يرى فيها ما يخالف الحقَّ؛ لذا يقبلها ، ويفسِّرُ بها، ومنهم من يعترض عليها ويردُّها بدعوى أنها لم ترد عن المعصوم، ومنهم من يتوقف فيها.

وسأذكر هنا نموذجًا لقبول إمام من أئمة المسلمين المتفق على إمامته في التفسير مرويةً إسرائيلية، واحتجاجه لذلك:

ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة:٣٦]، عند الطبري عن وهب بن منبه، قال: « لما أسكن الله آدم وذريته، أو زوجته – الشك من أبي جعفر– وهو في أصل كتابه : وذريته ، ونهاه عن الشجرة ، وكانت شجرة غصونها متشعب بعضها في بعض ، وكان لها ثمر تأكله الملائكة لخلدهم ، وهي الثمرة التي نهى الله آدم عنها وزوجته . فلما أراد إبليس أن يستزلهما دخل في جوف الحية ، وكانت للحية أربعة قوائم كأنها بختية من أحسن دابة خلقها الله . فلما دخلت الحية الجنة ، خرج من جوفها إبليس ... وقال للحية : أنت التي دخل الملعون في جوفك حتى غر عبدي ، ملعونة أنت لعنة تتحول قوائمك في بطنك ، ولا يكون لك رزق إلا التراب ، أنت عدوة بني آدم وهم أعداؤك ، حيث لقيت أحدا منهم أخذت بعقبه وحيث لقيك شدخ رأسك ...» .

ثم قال الطبري : «وروي عن ابن عباس نحو هذه القصة».

والإشكال في هذه الرواية الإسرائيلية: أن الحية لم يرد لها ذكر في القرآن، والقصة فيها غرابة، فكيف نتعامل معها؟

قال الطبري: «فقد رويت هذه الأخبار عمن رويناها عنه من الصحابة والتابعين وغيرهم في صفة استزلال إبليس عدو الله آدم وزوجته حتى أخرجهما من الجنة.

وأولى ذلك بالحق عندنا ، ما كان لكتاب الله موافقًا ... ففي إخباره جل ثناؤه عن عدو الله أنه قاسم آدم وزوجته بقيله لهما : ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [الأعراف:٢١] ، الدليل الواضح على أنه قد باشر خطابهما بنفسه ، إما ظاهرًا لأعينهما ، وإما مستجنًا في غيره ؛ وذلك أنه غير معقول في كلام العرب أن يقال: قاسم فلان فلانًا في كذا وكذا ، إذا سبب له سببًا وصل به إليه دون أن يحلف له... ولكن ذلك كان إن شاء الله على نحو ما قال ابن عباس ومن قال بقوله.

فأما سبب وصوله إلى الجنة حتى كلم آدم بعد أن أخرجه الله منها، وطرده عنها، فليس فيما روي عن ابن عباس ووهب بن منبه في ذلك معنى يجوز لذي فهم مدافعته ، إذ كان ذلك قولاً لا يدفعه عقل، ولا خبر يلزم تصديقه من حجة بخلافه، وهو من الأمور الممكنة.

والقول في ذلك أنه قد وصل إلى خطابهما على ما أخبرنا الله جل ثناؤه ، وممكن أن يكون وصل إلى ذلك بنحو الذي قاله المتأولون ؛ بل ذلك إن شاء الله كذلك لتتابع أقوال أهل التأويل على تصحيح ذلك »(١).

المطلب الثاني : نماذج لإسرائيليات ردت ولم تقبل في تفسير القرآن:

قد يرد في بعض الروايات الإسرائيلية ما يتفق الجميع على أنه قادح في الرواية، وأنه كذب بلا ريب، وفي مثل هذا الحال يعترض المفسر على مثل هذه الرواية، وإن كان الناقل لها من السلف لم يتعرض لذلك، إما مكتفيًا بوضوح نكارتها، وإما متأوِّلاً لجواز التحديث بمثل هذا، إذ مثل هذه الجزئية التي فيها خلل لا تقدح في أصل القصة عنده.

---

(١) تفسير الطبري ، ط دار هجر: (١: ٥٦٧).

ومما ورد في بعض قصص بني إسرائيل، وهو كذب بعض الروايات الواردة في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴾ [ص:٣٤].

ذكر ابن كثير عددًا من الروايات، ثم ذكر هذه الرواية – وصدَّرها بقوله–: «... ومن أنكرها ما قاله ابن أبي حاتم: حدّثنا عليّ بن الحسين حدّثنا محمّد بن العلاء وعثمان بن أبي شيبة وعليّ بن محمّد قالوا: حدّثنا أبو معاوية أخبرنا الأعمش عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عبّاس رضي الله عنهما ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾ [ص:٣٤] ، قال: «أراد سليمان أن يدخل الخلاء فأعطى الجرادة خاتمه–وكانت الجرادة امرأته وكانت أحبّ نسائه إليه– فجاء الشّيطان في صورة سليمان فقال لها: هاتي خاتمي. فأعطته إيّاه. فلمّا لبسه دانت له الإنس والجنّ والشّياطين فلمّا خرج سليمان من الخلاء قال لها: هاتي خاتمي. قالت: قد أعطيته سليمان. قال: أنا سليمان. قالت: كذبت لست سليمان فجعل لا يأتي أحدًا يقول له: « أنا سليمان » ، إلّا كذّبه حتّى جعل الصّبيان يرمونه بالحجارة. فلمّا رأى ذلك عرف أنّه من أمر الله عز وجل. قال: وقام الشّيطان يحكم بين النّاس فلمّا أراد الله أن يردّ على سليمان سلطانه ألقى في قلوب النّاس إنكار ذلك الشّيطان. قال: فأرسلوا إلى نساء سليمان فقالوا لهنّ: أتنكرن من سليمان شيئًا؟ قلن: نعم إنّه يأتينا ونحن حيّض وما كان يأتينا قبل ذلك. فلمّا رأى الشّيطان أنّه قد فطن له ظنّ أنّ أمره قد انقطع فكتبوا كتبًا فيها سحر وكفر، فدفنوها تحت كرسيّ سليمان ثمّ أثاروها وقرؤوها على الناس. وقالوا: بهذا كان يظهر سليمان على النّاس [ويغلبهم] فأكفر النّاس سليمان عليه السّلام فلم يزالوا يكفّرونه وبعث ذلك الشيطان بالخاتم فطرحه في البحر فتلقّته سمكة فأخذته. وكان سليمان يحمل على شطّ البحر بالأجر فجاء رجل فاشترى سمكًا فيه تلك السّمكة الّتي في بطنها الخاتم فدعا سليمان فقال: تحمل لي هذا السّمك؟ فقال: نعم. قال: بكم؟ قال بسمكة من هذا السّمك. قال: فحمل سليمان عليه السّلام السّمك

ثمّ انطلق به إلى منزله فلمّا انتهى الرّجل إلى بابه أعطاه تلك السّمكة الّتي في بطنها الخاتم فأخذها سليمان فشقّ بطنها، فإذا الخاتم في جوفها فأخذه فلبسه. قال: فلمّا لبسه دانت له الجنّ والإنس والشّياطين وعاد إلى حاله وهرب الشّيطان حتّى دخل جزيرةً من جزائر البحر فأرسل سليمان في طلبه وكان شيطانًا مريدًا فجعلوا يطلبونه ولا يقدرون عليه حتّى وجدوه يومًا نائمًا فجاءوا فبنوا عليه بنيانًا من رصاص فاستيقظ فوثب فجعل لا يثب في مكان من البيت إلا أنماط معه من الرّصاص قال: فأخذوه فأوثقوه وجاءوا به إلى سليمان، فأمر به فنقر له تخت من رخام ثمّ أدخل في جوفه ثمّ سدّ بالنّحاس ثمّ أمر به فطرح في البحر فذلك قوله: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴾ [ص:٣٤]، قال: يعني الشّيطان الّذي كان سلّط عليه»(١).

إسناده إلى ابن عبّاس قويّ، ولكنّ الظّاهر أنّه إنّما تلقّاه ابن عبّاس- إن صحّ عنه- من أهل الكتاب، وفيهم طائفة لا يعتقدون نبوّة سليمان عليه السّلام، فالظّاهر أنّهم يكذبون عليه، ولهذا كان في السّياق منكرات من أشدّها ذكر النّساء فإنّ المشهور أنّ ذلك الجنّيّ لم يسلّط على نساء سليمان بل عصمهنّ الله منه تشريفًا وتكريمًا لنبيّه ﷺ، وقد رويت هذه القصّة مطوّلةً عن جماعة من السّلف، كسعيد بن المسيّب وزيد بن أسلم وجماعة آخرين وكلّها متلقّاة من قصص أهل الكتاب، والله أعلم بالصّواب»(٢).

ووجه النقد الذي ذكره ابن كثير يعتبره كل من عرف أحوال الأنبياء، ويتبين له كذب هذه الجزئية المذكورة ، ولا يستريب في ذلك.

المطلب الثالث: تحليل تاريخي لقصة إسرائيلية في كتب التفسير:

سأذكر هنا تطبيقًا على فتنة داود عليه السلام، وسأذكر بجدول تاريخي ما وقع

(١) تفسير ابن كثير (٧: ٦٩).

(٢) المصدر السابق (٧: ٦٩).

عند المفسرين، وسأذكر بعض النتائج التي لا يمكن الاختلاف فيها – إن شاء الله – عند من يطلع على هذه النقول:

أولاً: أحد روايات هذه القصة:

روى الطبري من طريق العوفيين، قال: حدثني محمد بن سعد، قال: ثني أبي، قال: ثني عمي، قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس، قوله: «﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ﴾[ص:٢١] ، قال: إن داود قال: يا رب قد أعطيت إبراهيم وإسحاق ويعقوب من الذكر ما لوددت أنك أعطيتني مثله، قال الله: إني ابتُليتهم بما لم أبْتَلِك به، فإن شئت ابتُليتك بمثل ما ابتُليتهم به، وأعطيتك كما أعطيتهم، قال: نعم، قال له: فاعمل حتى أرى بلاءك؛ فكان ما شاء الله أن يكون، وطال ذلك عليه، فكاد أن ينساه؛ فبينا هو في محرابه، إذ وقعت عليه حمامة من ذهب فأراد أن يأخذها، فطار إلى كوّة المحراب، فأرسل إليها فجاءته، فسألها عن زوجها وعن شأنها، فأخبرته أن زوجها غائب، فكتب إلى أمير تلك السَّرية أن يُؤَمِّره على السرايا ليهلك زوجها، ففعل، فكان يُصاب أصحابه وينجو، وربما نُصروا، وإن الله ﷻ لما رأى الذي وقع فيه داود، أراد أن يستنقذه؛ فبينما داود ذات يوم في محرابه إذ تسوّر عليه الخصمان من قِبَل وجهه؛ فلما رآهما وهو يقرأ فزع وسكت، وقال: لقد استضعفت في ملكي حتى إن الناس يستوّرون عليّ محرابي، قالا له: ﴿لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[ص:٢٢] ، ولم يكن لنا بد من أن نأتيك، فاسمع منا؛ قال أحدهما: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣] ؛ أنثى ﴿وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا﴾[ص:٢٣]؛ يريد أن يتمم بها مئة، ويتركني ليس لي شيء﴿وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ﴾ [ص:٢٣] ، قال: إن دعوت ودعا كان أكثر مني، وإن بطشت وبطش كان أشد مني، فذلك قوله ﴿وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ﴾.

قال له داود: أنت كنت أحوج إلى نعجتك منه ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ

نِعَاجِهِۦ﴾ [ص:٢٤]. إلى قوله: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص:٢٤]، ونسي نفسه ﷺ، فنظر الملكان أحدهما إلى الآخر حين قال ذلك، فتبسم أحدهما إلى الآخر، فرآه داود وظن أنما فتن ﴿فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص:٢٤]، أربعين ليلة، حتى نبتت الخُضرة من دموع عينيه، ثم شدّد الله له ملكه»[١].

ثانيًا: مسرد تاريخي بأقوال المفسرين في هذه القصة :

م	المفسر	الزمن	الملاحظات
١	النبي ﷺ		من طريق يزيد الرقاشي عن أنس عنه ﷺ[٢].
٢	ابن مسعود	٣٥	«ما زاد داود على أن قال: انزل لي عنها»[٣].
٣	ابن عباس	٦٨	١- من طريق سعيد بن جبير «ما زاد على أن قال: انزل لي عنها». ٢- من طريق عطية العوفي، وذكر قصة طويلة ، وفيها أن زوج المرأة لم يُقتل.
٤	سعيد بن جبير	٩٤	من طريق أبي هاشم يحيى بن دينار إنما كانت فتنة داود النظر[٤].

(١) تفسير الطبري (٢٠ : ٦٤)

(٢) تفسير الطبري (٢٠ : ٧٤)، ويظهر من صنيعه أنها ضعيفة عنده؛ لأنه جعلها آخر رواية، ولو كانت صحيحة عنده عن النبي ﷺ لما أخَّرها هكذا.

وقد نقل الحافظ ابن كثير هذه الرواية من كتاب ابن أبي حاتم، ثمَّ بيَّن وجه ضعفها، فقال : «... ولكن قد روى ههنا ابن أبي حاتم حديثًا لا يصح سنده؛ لأنه عن يزيد الرقاشي عن أنس، ويزيد من الصالحين، لكنه ضعيف الحديث عند الأئمة» تفسير ابن كثير (٧ : ٦٠)..

(٣) تفسير الطبري (٢٠ : ٥٩ ، ٦٠).

(٤) رواه سعيد بن منصور في سننه (قسم التفسير) (٧ : ١٧٦).

٥	الحسن البصري	١١٠	من طريق مطر، وذكر قصة طويلة، وفيها أن زوج المرأة قُتِل[١].
٦	وهب بن منبه	١١٠	من طريق ابن إسحاق روايتان قصيرة وطويلة، وفيها أن الزوج قُتِل[٢].
٧	السدي	١٢٨	من طريق أسباط، وذكر قصة طويلة، وفيها أن زوج المرأة قُتِل[٣].
٨	الكلبي	١٤٦	روى عنه يحيى بن سلام البصري[٤].
٩	مقاتل بن سليمان	١٥٠	ذكر القصة بطولها، وفيها أن زوجها قُتل[٥].
١٠	ابن زيد	١٨٢	أعطنيها، طلقها لي أنكحها، وخلِّ سبيلها[٦].
١١	يحيى بن سلام	٢٠٠	أورد الروايات عن الحسن والكلبي، ولم يعترض عليها[٧].
١٢	عبدالرزاق الصنعاني	٢١١	روى عن معمر عن عمرو بن عبيد عن الحسن القصة بطولها[٨].

(١) تفسير الطبري (٢٠ : ٦٩ – ٧٠).
(٢) المصدر السابق (٢٠ : ٧١ – ٧٣).
(٣) المصدر السابق (٢٠ : ٦٦ – ٦٨).
(٤) ذكر القصة منسوبة للكلبي هود بن محكم، وتفسيره اختصار لتفسير يحيى بن سلام (٤ :١٣ – ١٤).
(٥) تفسير مقاتل (٣ : ٦٤١).
(٦) تفسير الطبري (٢٠ : ٥٩ ، ٦٠).
(٧) ينظر مختصره لهود بن محكم (٤: ١٢ – ١٤)، ومختصره لابن أبي زمنين (٤ : ٨٥ – ٨٧).
(٨) تفسير عبد الرزاق، تحقيق الدكتور محمود محمد عبده، نشر دار الكتب العلمية (٣ : ١١٣).

١٣	هود بن محكم الإباضي	القرن الثالث	ذكر القصة بطولها عن الحسن والكلبي[(١)].
١٤	الطبري	٣١٠	قال: وهذا مثل ضربه الخصم المتسوّرون على داود محرابه له، وذلك أنّ داود كانت له فيما قيل: تسع وتسعون امرأةً، وكانت للرّجل الّذي أغزاه حتّى قتل امرأة واحدة؛ فلمّا قتل نكح ـ فيما ذكر داود ـ امرأته[(٢)].
١٥	ابن أبي حاتم	٣٢٧	ذكر القصة بطولها عن النبي ﷺ وابن عباس[(٣)].
١٦	الماتريدي	٣٣٣	ذكر القصة، ورضيها، وذكر ضمن كلامه تخريجات وتحقيقات لا تردُّ وقوعها[(٤)].
١٧	النحاس	٣٣٨	أثبت أصل القصة[(٥)]، واعترض على ما فيها من

(١) تفسير كتاب الله العزيز، لهود بن محكم. ومع أنه إباضي من الخوارج لم يعلق على هذه الروايات، وإنما اختصرها من تفسير يحيى ابن سلام دون أي اعتراض، والمختصر متخيِّرٌ.

تنبيه: ذكر البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب ﴿ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ أن النعجة كناية عن المرأة، فقال: « ... ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [ص: ٢٣] يقال للمرأة نعجة، ويقال لها أيضا شاة. ﴿ وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا ﴾ مثل ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾ ضمها، ﴿ وَعَزَّنِى ﴾ [ص: ٢٣] غلبني، صار أعز مني، أعززته جعلته عزيزا ».

(٢) تفسير الطبري (٢٠ : ٥٨).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم(١٠ : ٣٢٤٠).

(٤) تأويلات أهل السنة، لأبي منصور الماتريدي(٨ : ٦١٥ – ٦٢٠).

(٥) قال أبو جعفر النحاس: «ولا اختلاف بين أهل التفسير أنه يراد به ههنا الملكان». معاني القرآن (٥:٩٤).

وقال : « وأصح ما روي في ذلك ما رواه مسروق عن عبد الله بن مسعود، قال: ما زاد داود ﷺ على أن قال: أكفلنيها، أي انزل لي عنها. وروى المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، قال: ما زاد داود على أن قال: أكفلنيها، أي تحول لي عنها وضمها إليَّ.

قال أبو جعفر: فهذا أجل ما روي في هذا. والمعنى عليه أن داود عليه السلام سأل أوريا أن يطلق له=

			نكارة عنده[1].
١٨	القصاب	٣٦٠	حمل الآيات على القصة بإيجاز[2].
١٩	الجصاص	٣٧٠	جعل القصة في تقدم داود بالخطبة على خطبة الرجل[3]، ولم يسبقه أحد إلى هذا المعنى، واعترض على القصة المشهورة[4].
٢٠	السمرقندي	٣٧٥	ذكر القصة بطولها[5]، وحكى قولاً مغايرًا[6].

=امرأته كما يسأل الرجل الرجلَ أن يبيعه جاريته، فنبهه الله ـ جل وعز ـ على ذلك وعاتبه لَّما كان نبيًا وكان له تسع وتسعون أنكر عليه أن يتشاغل بالدنيا وبالتزيد قبل منها فأما غير هذا فلا ينبغي الاجتراء عليه ». معاني القرآن (٥: ١٠٠ – ١٠١).

(١) المصدر السابق (٥: ٩٤ – ١٠٤).
قال أبو جعفر النحاس: « قد جاءت أخبار وقصص في أمر داود ﷺ وأوريا وأكثرها لا يصح ولا يتصل إسناده ولا ينبغي أن يجترأ على مثلها إلا بعد المعرفة بصحتها». معاني القرآن (٥ : ٩٨).
ومن خلال الموازنة بما سبق يكون هذا أول اعتراض على القصة.

(٢) نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام، للحافظ محمد بن علي الكرجي القصاب (٣ : ٧٤٩ـ٧٥٤).

(٣) قال : «... وقد قيل إن داود كان له تسع وتسعون امرأة، وأن أوريا بن حنان لم تكن له امرأة، وقد خطب امرأة، فخطبها داود مع علمه بأن أوريا خطبها وتزوجها، وكان فيه شيئان مما سبيل الأنبياء التنزه عنه: أحدهما: خطبته على خطبة غيره. والثاني: إظهاره الحرص على التزويج مع كثرة من عنده من النساء، ولم يكن عنده أن ذلك معصية، فعاتبه الله تعالى عليها، وكانت صغيرة، وفطن حين خاطبه الملكان بأن الأولى كان به أن لا يخطب المرأة التي خطبها غيره». أحكام القرآن للجصاص (٥ : ٢٥٤).
وبموازنة ما سبقه من الأقوال يظهر أنه لم يُسبق إلى هذه الدعوى، والله أعلم.

(٤) قال: « وما روى في أخبار القصّاص من أنّه نظر إلى المرأة فرآها متجرّدةً فهويها وقدّم زوجها للقتل فإنّه وجه لا يجوز على الأنبياء لأنّ الأنبياء لا يأتون للعاصي مع العلم بأنّها معاص إذ لا يدرون لعلّها كبيرة تقطعهم عن ولاية اللهّ تعالى». أحكام القرآن للجصاص (٥ : ٢٥٤ – ٢٥٥).

(٥) تفسير أبي الليث السمرقندي (٣ : ١٣٢ – ١٣٣).

(٦) قال أبو الليث : « وقال بعضهم: هذه القصة لا تصح لأنه لا يظن بالنبي مثل داود أنه يفعل مثل ذلك، ولكن كانت خطيئته أنه لما اختصما إليه، فقال للمدعي: لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه، فنسبه إلى الظلم بقول المدعي. فكان ذلك منه زلة، فاستغفر ربه عن زلته». تفسير أبي الليث السمرقندي (٣ : ١٣٣).

٢١	ابن أبي زمنين	٣٩٩	ذكر تفسير الحسن البصري، وفيه القصة بطولها [١].
٢٢	الثعلبي	٤٢٧	أورد القصة بطولها[٢]، وأثبت مجملها[٣].
٢٣	مكي	٤٤٤	أورد القصة بطولها عن جماعة[٤]، روى القولَ الذي سبق أن حكاه السمرقندي، وحكم عليه بالشذوذ[٥].
٢٤	الماوردي	٤٥٠	ذكر القصة بطولها عن ابن عباس والسدي[٦].

(١) تفسير ابن أبي زمنين (٤ : ٨٥ - ٨٧)، وإذا وازناه بمختصر يحيى بن سلام الآخر(اختصار هود) نعرف أنه ترك رواية الكلبي، واكتفى برواية الحسن البصري.

(٢) قال بعد رواياته لها : « فهذه أقاويل السلف من أهل التفسير في قصة امتحان داود». تفسير الثعلبي (٥ : ٢٥٨).

(٣) قال الثعلبي: « فقال القائلون بتنزيه المرسلين في هذه القصة: إن ذنب داود لما كان أنه تمنى أن تكون له امرأة أوريا حلالا له وحدث نفسه بذنب، واتفق غزو أوريا وتقدمه في الحرب وهلاكه، فلما بلغه قتله لم يجزع عليه ولم يتوجع له، كما جزع على غيره من جنده إذا هلك، ثم تزوج امرأته، فعاتبه الله سبحانه على ذلك، لأن ذنوب الأنبياء وإن صغرت فهي عظيمة عند الله سبحانه وتعالى.

وقال بعضهم: كان ذنب داود أن أوريا كان قد خطب تلك المرأة ووطّن نفسه عليها، فلما غاب في غزاته خطبها داود فزوجت منه لجلالته، فاغتم لذلك أوريا غما شديدا، فعاتبه الله تعالى على ذلك حيث لم تزل هذه الواحدة لخاطبها الأول، وقد كانت عنده تسع وتسعون امرأة.

ومما يصدق ما قيل عن المفسرين المتقدمين ...» ثم روى بسنده الحديث السابق من رواية أنس بن مالك عن النبي ﷺ. تفسير الثعلبي (٥ : ٢٥٩).

(٤) الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب (١٠ : ٦٢١٨ - ٦٢٣٥).

(٥) قال مكي : « وقيل : إن خطيئته هي قوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ من غير تثبت بينة ولا إقرار من الخصم ولا سؤال خصمه: هل كان هذا هكذا أو لم يكن؟ وهو قول شاذٌّ». الهداية إلى بلوغ النهاية، (١٠:٦٢٣٣).

(٦) النكت والعيون (٥ : ٨٥ - ٨٧).

٢٥	الواحدي	٤٦٨	ذكر القصة عن جماعة، ولم يعترض عليها[١].
٢٦	السمعاني	٤٨٩	ذكر القصة عن جماعة[٢]، ولم يعترض عليها[٣].
٢٧	ألكيا الهراسي	٥٠٤	ذكر أن القصة بسبب تقدمه على خطبة الرجل فقط[٤].
٢٨	البغوي	٥١٦	ذكر القصة عن جماعة، ولم يعترض عليها[٥].
٢٩	الزمخشري	٥٣٨	ذكر أصل القصة، وجعلها في الغلبة بالخطبة[٦].
٣٠	ابن عطية	٥٤٢	ذكر القصة بطولها[٧]، ولم يعترض عليها، وإنما

(١) قال الواحدي: «وظاهر القرآن يوجب أن يكون داود قد كلَّم أوريًا في امرأته؛ لأن خصومة الملكين تمثيل لهذه القصة، وقد قال: ﴿فَقَالَ أَكۡفِلۡنِيهَا﴾ ...» . التفسير البسيط (١٩: ١٨٥).

وقال: «قال أهل التحقيق من علماء التأويل: جعل الله قصة الملكين تمثيلاً لداود مع أوريا، وسلسلها له على ما فعل ليتوب ويراجع ربه فيستغفر» . التفسير البسيط (١٩: ١٨٥).

وقال في التفسير الوسيط (٣: ٥٤٧): « وهذه القصة تمثيل لأمر داود مع أوريا زوج المرأة التي أراد أن يتزوج بها» .

(٢) قال السمعاني : « واتفقت عامة المُفسّرين على أن الذين دخلوا كانوا ملكين». تفسير القرآن العظيم، لأبي المظفر السمعاني (٤: ٤٣١ – ٤٣٤).

(٣) المصدر السابق.

(٤) أحكام القرآن لألكيا الهراسي، (٤: ٣٥٩ –٣٦٠).

وهذا القول الذي اختاره ألكيا، ولم يذكر غيره = اعترض عليه ابن العربي المالكي اعتراضًا شديدًا، فقال: «وقد قال بعضهم: إنه خطب على خطبة أوريا، فمال إليها، ولم يكن بذلك عارفًا، وهذا باطلٌ يردُّه القرآن والآثار التفسيرية».

(٥) معالم التنزيل، للبغوي، (٤: ٦٠ ـ ٦٣).

(٦) قال الزمخشري: « أو أراد: خطبت المرأة وخطبها هو فخاطبني خطابا، أي: غالبني في الخطبة فغلبني، حيث زوّجها دوني ... ووجه التمثيل فيه أن مثلت قصة أوريا مع داود بقصة رجل له نعجة واحدة ولخليطه تسع وتسعون، فأراد صاحبه تتمة المائة فطمع في نعجة خليطه وأراده على الخروج من ملكها إليه، وحاجه في ذلك محاجة حريص على بلوغ مراده». الكشاف للزمخشري (٤: ٨٣).

(٧) قال ابن عطية: « وهنا قصص طول الناس فيها، واختلفت الروايات به، ولا بد أن نذكر منه ما لا يقوم=

			اعترض على ما في كتب بني إسرائيل[١].
٣١	ابن العربي	٥٤٣	ذكر أن الخصمين ملكان والنعجة كناية عن المرأة، ثم طوَّل في الردود على تفاصيل القصة وما فيها من محتملات، لكن لم يلخص قوله الذي يذهب إليه في الآيات[٢].
٣٢	الرسعني	٥٨٩	ذكر القصة[٣]، ونقل عن جماعة إنكارها[٤].
٣٣	ابن الجوزي	٥٩٧	ذكر القصة واعترض عليها[٥]، وإن كان أثبت أصل الفتنة بالمرأة، وذكر أوجه ذلك عن العلماء[٦].
٣٤	ابن الفرس	٥٩٧	ذكر الكلام الذي ذكر ألكيا الهراسي[٧]، وأضاف

=تفسير الآية إلا به، ولا خلاف بين أهل التأويل أنهم إنما كانوا ملائكة بعثهم الله ضرب مثل لداود عليه السلام». ط قطر الثانية (٧ : ٣٣٤).

(١) قال ابن عطية : « وفي كتب بني إسرائيل في هذه القصة صور لا تليق، وقد حدث بها قصاص في صدر هذه الأمة، فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: من حدث بما قال هؤلاء القصاص في أمر داود عليه السلام جلدته حدين لما ارتكب من حرمة من رفع الله محله». المصدر السابق (٧ : ٣٣٥).

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ، (٤: ١٦٣٠ ـ ١٦٣٩).

(٣) قال الرسعني: «والصحيح المشهور أن سبب امتحان داود ...» ثم ذكر قصة المرأة. رموز الكنوز (٦: ٤٦٤).

(٤) قال الرسعني: «وقد أنكر جماعة من المحققين صحة هذه الروايات؛ تنزيهًا لمنصب النبوة عن مثل هذه الأمور التي لا تصح إضافتها إلى آحاد الصلحاء، فضلا عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام » . رموز الكنوز، (٦ : ٤٧٠)، وظاهر تفسيره ـ قبل هذا الكلام وبعده ـ على إثبات القصة.

(٥) قال ابن الجوزي: « وذكر جماعة من المفسرين أن داوُد لمّا نظر إلى المرأة، سأل عنها، وبعث زوجها إلى الغزاة مرّة بعد مرّة إلى أن قتل، فتزوّجها وروي مثل هذا عن ابن عباس، ووهب، والحسن في جماعة.وهذا لا يصح من طريق النقل، ولا يجوز من حيث المعنى، لأن الأنبياء منزَّهون عنه». زاد المسير في علم التفسير (٣ : ٥٦٤).

ونقل عن أبي يعلى قوله : « ... فأمّا ما روي أنه نظر إلى المرأة فهَويَها وقدَّم زَوْجَها للقتل، فإنه وجهٌ لا يجوز على الأنبياء، لأن الأنبياء لا يأتون المعاصي مع العِلْم بها.». المصدر السابق (٣ : ٥٦٦).

(٦) المصدر السابق (٣ : ٥٦٦).

(٧) أحكام القرآن ، لابن الفرس، (٣ : ٤٥٦).

			استنباطًا عليه(١) .
٣٥	الرازي	٦٠٦	ذكر قصة المرأة، واشتد في الاعتراض عليها(٢)
٣٦	السخاوي	٦٤٣	اعترض على القصة(٣)، وذكر عددًا من وجوه الاعتراض، ويوافق الرازي في بعضها .
٣٧	العز بن عبد السلام	٦٦٠	ذكر القصة، ولم يعترض عليها(٤) .

(١) قال ابن الفرس: « ففي هذا دليل على جواز الصغائر على الأنبياء». أحكام القرآن ٣٠ : ٤٥٦).

(٢) قال الرازي: « والّذي أدين به وأذهب إليه أنّ ذلك باطل ويدلّ عليه وجوه الأوّل: أنّ هذه الحكاية لو نسبت إلى أفسق النّاس وأشدّهم فجورًا لاستنكف منها والرجل الحشوي الخبيث الّذي يقرّر تلك القصّة لو نسب إلى مثل هذا العمل لبالغ في تنزيه نفسه وربّما لعن من ينسبه إليها، وإذا كان الأمر كذلك فكيف يليق بالعاقل نسبة المعصوم إليه الثّاني: أنّ حاصل القصّة يرجع إلى أمرين إلى السّعي في قتل رجل مسلم بغير حقّ وإلى الطّمع في زوجته أمّا الأوّل: فأمر منكر». تفسير الرازي (٢٦ : ٣٧٧).

ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من الغلظة على أهل الصدر الأول الذين نُقِل عنهم هذا الكلام، والرازي -عفا الله عنه- لم يكن صاحب آثار، فوقع منه هذا الكلام المردود عليه.

وقد اجتهد في إنكار القصة من وجوه عديدة، وقال بعدها:« فثبت بهذه الوجوه الّتي ذكرناها أنّ القصّة الّتي ذكروها فاسدة باطلة ». وأجاب عن الاعتراض الذي ذكرته بما لا يشفي فقال : « فإن قال قائل إنّ كثيرًا من أكابر المحدّثين والمفسّرين ذكروا هذه القصّة، فكيف الحال فيها؟ فالجواب الحقيقيّ أنّه لمّا وقع التّعارض بين الدّلائل القاطعة وبين خبر واحد من أخبار الآحاد كان الرّجوع إلى الدّلائل القاطعة أولى» تفسير الرازي (٢٦: ٣٧٧).

أقول: وهل كان من روى هذا من الصدر الأول جاهلا بهذه الدلائل القطعية؟!. والرازي في هذه القصة صاحب دعوى عريضة، ويقول ما لا برهان له به، وليس عنده إلا الظن، ويظن أنه هو التحقيق، وليس مستغرب على مثله ممن ليس له عناية بالآثار، ولا وقوف على ظاهر النصوص، ومن ذلك قوله : « وهاهنا لم يحصل العلم ولا الظّنّ في صحّة هذه الحكاية، بل الدّلائل القاهرة الّتي ذكرناها قائمة فوجب أن لا تجوز الشّهادة بها، وأيضًا كلّ المفسّرين لم يتّفقوا على هذا القول بل الأكثرون المحقّون والمحقّقون منهم يردّونه ويحكمون عليه بالكذب والفساد». ويكفيك في معرفة مشكلة قوله ما نقلت لك عن المفسرين قبله.

(٣) تفسير القرآن العظيم، لعلم الدين السخاوي (٢: ٢١٧ – ٢١٨)، وتفسير الآية فيه مشكلة ، ويبدو أن فيه خللاً في الترتيب، أو سقطًا .

(٤) تفسير القرآن العظيم، للعز بن عبد السلام (٣ : ١٢٤٤ – ١٢٤٥).

٣٨	البيضاوي	٦٨٥	ذكر القصة، وأثبت أصلها، وكون الخصمين ملائكة[(١)]، ثم اعترض على جزء منها[(٢)].
٣٩	النسفي	٧١٠	ذكر القصة، وأثبت أصلها، واعترض على جزء منها[(٣)].
٤٠	ابن جزي	٧٤١	ذكر القصة، وأثبت طلبه عليه السلام نزولَ أوريا عن زوجه[(٤)]، وأنكر الباقي[(٥)].

(١) قال البيضاوي :« فتسور عليه ملائكة على صورة الإنسان في يوم الخلوة. قالُوا لاَ تَخَفْ خَصْمانِ نحن فوجان متخاصمان على تسمية مصاحب الخصم خصماً. بَغى بَعْضُنا عَلى بَعْضٍ وهو على الفرض وقصد التعريض إن كانوا ملائكة وهو المشهور». تفسير البيضاوي (٥ : ٢٧).

(٢) قال البيضاوي: « روي أن بصره وقع على امرأة فعشقها وسعى حتى تزوجها وولدت منه سليمان، إن صح فلعله خطب مخطوبته أو استنزله عن زوجته، وكان ذلك معتاداً فيما بينهم وقد واسى الأنصار المهاجرين بهذا المعنى. وما قيل إنه أرسل أوريا إلى الجهاد مراراً وأمر أن يقدم حتى قتل فتزوجها هزء وافتراء». تفسير البيضاوي (٥ : ٢٧).

(٣) قال النسفي : « وما يحكى أنه بعث مرة بعد مرة أوريا إلى غزوة البلقاء وأحب أن يقتل ليتزوجها فلا يليق من المتسمين بالصلاح من أفناء المسلمين فضلاً عن بعض أعلام الأنبياء». تفسير النسفي (٣ : ١٥١)

(٤) قال ابن جزي: « ونحن نذكر من ذلك ما هو أشهر وأقرب إلى تنزيه داود عليه السلام: روي أن أهل زمان داود عليه السلام كان يسأل بعضهم بعضا أن ينزل له عن امرأته فيتزوجها إذا أعجبته، وكانت لهم عادة في ذلك لا ينكرونها، وقد جاء عن الأنصار في أول الإسلام شيء من ذلك، فاتفق أن وقعت عين داود على امرأة رجل فأعجبته، فسأله النزول عنها ففعل، وتزوّجها داود عليه السلام فولد له منها سليمان عليه السلام، وكان لداود تسع وتسعون امرأة، فبعث الله إليه ملائكة مثالا لقصته، فقال أحدهما إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة إشارة إلى أن ذلك الرجل لم تكن له إلا تلك المرأة الواحدة، فقال أكفلنيها إشارة إلى سؤال داود من الرجل النزول عن امرأته ...». . التسهيل لعلوم التنزيل (٢ : ٢٠٥ ـ ٢٠٦)

(٥) قال ابن جزي: « وهذا الكلام تمثيل للقصة التي وقع داود فيها. وقد اختلف الناس فيها وأكثروا القول فيها قديما وحديثا حتى قال عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه: من حدّث بما يقول هؤلاء القصاص في أمر داود عليه السلام جلدته حدّين لما ارتكب من حرمة من رفع الله محله، ونحن نذكر من ذلك ما هو أشهر وأقرب إلى تنزيه داود عليه السلام» . التسهيل لعلوم التنزيل (٢ : ٢٠٥)

٤١	الخازن	٧٤١	ذكر أن القصة لا تتعدى طلب نزول أوريا له عن زوجه(١)، واعترض على غيرها(٢).
٤٢	أبو حيان	٧٤٥	ذكر أصل القصة باختصار، واعترض اعتراضًا مجملاً على بعض ما فيها(٣).

(١) قال الخازن: «قلت ذهب المحققون من علماء التفسير وغيرهم في هذه القصة إلى أن داود عليه الصلاة والسلام ما زاد على أن قال للرجل. انزل لي عن امرأتك وأكفلنيها، فعاتبه الله تعالى على ذلك ونبهه عليه وأنكر عليه شغله بالدنيا»، وذكر ـ أيضًا ـ غير ذلك. لباب التأويل في معاني التنزيل (٤ : ٣٧).

(٢) عقد الخازن فصلا، فقال : «فصل في تنزيه داود عليه الصلاة والسلام عما لا يليق به وما ينسب إليه»، واعترض على بعض ما ورد في قصة داود عليه السلام. لباب التأويل في معاني التنزيل (٤ : ٣٧).

(٣) قال أبو حيان: «ويعلم قطعًا أنّ الأنبياء، عليهم السّلام، معصومون من الخطايا، لا يمكن وقوعهم في شيء منها ضرورة أن لو جوّزنا عليهم شيئًا من ذلك، بطلت الشّرائع، ولم نثق بشيء ممّا يذكرون أنّه أوحى اللهّ به إليهم، فما حكى اللهّ تعالى في كتابه يمرّ على ما أراده تعالى، وما حكى القصّاص ممّا فيه غضّ عن منصب النّبوّة طرحناه، ونحن كما قال الشّاعر:

وَنُؤْثِرُ حُكْمَ الْعَقْلِ فِي كُلِّ شُبْهَةٍ   إِذَا آثَرَ الْأَخْبَارَ جُلَّاسُ قَصَّاصِ». البحر المحيط (٩ : ١٥١).

وكلامه – رحمه الله– فيه إشكال، وأعدل منه ما ذكره الحبر تقي الدين ابن تيمية : « وَقد اتّفق سلف الْأمة وأئمتها وَمن اتبعهم على مَا أخبر الله بِهِ فِي كِتَابه وَمَا ثَبت عَن رَسُوله من تَوْبَة الْأَنْبِيَاء عَلَيْهِم السَّلَام من الذُّنُوب الَّتِي تَابُوا مِنْهَا، وَهَذِه التَّوْبَة رفع الله بهَا درجاتهم، فَإِن الله يحب التوابين وَيُحب المتطهرين، وعصمتهم هِيَ من أَن يقرُّوا على الذُّنُوب وَالْخَطَأ، فَإِن من سوى الْأَنْبِيَاء يجوز عَلَيْهِم الذَّنب الْخَطَأ من غير تَوْبَة والأنبياء عَلَيْهِم السَّلَام يستدركهم الله فيتوب عَلَيْهِم وَيبين لَهُم، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِيٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِي ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝٥٢ لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِي ٱلشَّيْطَٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَفِي شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾ [الْحَج ٥٢ – ٥٣] .

وَقد ذكر الله تَعَالَى قصَّة آدم ونوح وَدَاوُد وَسليمَان ومُوسَى وَغَيرهم، كَمَا تلونا بعض ذَلِك فِيمَا ذَكَرْنَاهُ من تَوْبَة الْأَنْبِيَاء واستغفارهم، كَقَوْلِه ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [الْبَقَرَة: ٣٧]، وَقَول نوح : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِۦ عِلْمٌۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [هود: ٤٧]، وَقَول إِبْرَاهِيم: ﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴾ [إِبْرَاهِيم: ٤١]، وَقَوله: ﴿ وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشُّعَرَاء: ٨٢]، وَقَوله سُبْحَانَهُ: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ =

٤٣	ابن كثير	٧٧٤	أعرض عن ذكر أي شيء من القصة، واعترض عليها إجمالاً[1].

ولعلي أكتفي بهذه النقول عن المتقدمين، إذ من جاء بعدهم لم يتعدَّ ما قالوه، ولم يتوقفوا في نقد هذه المروية، وهذا ظاهر من كتبهم، رحمهم الله.

وأما المعاصرون، فلم يختلفوا عن المنتقدين لهذه الروايات، ورأوا أنَّ فيها طعنًا في النبوة والعصمة.

وأكتفي بنقل نص من أشهر الكتب في الإسرائيليات، وهو من عُمَدِ المعاصرين في نقدها، وهو كتاب (الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير) ، للدكتور محمد محمد أبو شهبة.

قال: « وإذا كان ما روي من الإسرائيليات الباطلة التي لا يجوز أن تفسر بها الآيات، فما التفسير الصحيح لها إذًا؟

والجواب: أن داود عليه السلام كان قد وزع مهام أعماله، ومسئولياته نحو

=لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ ﴾ [مُحَمَّد: ١٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَـٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَـٰتِ أَن لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَـٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَـٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الْأَنْبِيَاء: ٨٧ – ٨٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿...وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿١٧﴾ إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِشْرَاقِ ﴾ إِلَى قَوْله ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّـٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩ ﴿٢٤﴾ فَغَفَرْنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ ۖ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴾ إِلَى قَوْله ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَـٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴿٣٤﴾ قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [ص: ١٧ – ٣٥] ». جامع الرسائل (١ : ٢٦٩ ـ ٢٧٠)

(١) قال ابن كثير: «قد ذكر المفسّرون هاهنا قصّةً أكثرها مأخوذ من الإسرائيليّات ولم يثبت فيها عن المعصوم حديث يجب اتّباعه ولكن روى ابن أبي حاتم هنا حديثًا لا يصحّ سنده؛ لأنّه من رواية يزيد الرّقاشيّ عن أنس–ويزيد وإن كان من الصّالحين– لكنّه ضعيف الحديث عند الأئمّة، فالأولى أن يقتصر على مجرّد تلاوة هذه القصّة وأن يردّ علمها إلى اللهّ عزّ وجلّ فإنّ القرآن حقّ وما تضمّن فهو حقّ أيضًا». تفسير ابن كثير (٧ : ٦٠).

نفسه، ونحو الرعية على الأيام، وخص كل يوم بعمل، فجعل يومًا للعبادة، ويومًا للقضاء وفصل الخصومات، ويومًا للاشتغال بشئون نفسه وأهله، ويومًا لوعظ بني إسرائيل ففي يوم العبادة: بينما كان مشتغلا بعبادة ربه في محرابه، إذ دخل عليه خصمان تسورا عليه من السور، ولم يدخلا من المدخل المعتاد، فارتاع منهما، وفزع فزعًا لا يليق بمثله من المؤمنين، فضلًا عن الأنبياء المتوكلين على الله غاية التوكل، الواثقين بحفظه، ورعايته ومثل الأنبياء في علوم شأنهم، وقوة ثقتهم بالله والتوكل عليه ألا تعلق نفوسهم بمثل هذه الظنون بالأبرياء، ومثل هذا الظن وإن لم يكن ذنبا في العادة، إلا أنه بالنسبة وظن بهما سوءا، وأنهما جاءا ليقتلاه، أو يبغيا به شرًّا، ولكن تبين له أن الأمر على خلاف ما ظن، وأنهما خصمان جاءا يحتكمان إليه، فلما قضى بينهما، وتبين له أنهما بريئان مما ظنه بهما، استغفر ربه، وخر ساجدا لله تعالى؛ تحقيقًا لصدق توبته والإخلاص له، وأناب إلى الله غاية الإنابة.

للأنبياء يعتبر خلاف الأولى، والأليق بهم، وقديما قيل: «حسنات الأبرار سيئات المقربين » ، **فالرجلان خصمان حقيقة، وليسا ملكين كما زعموا**[1]، والنعاج على حقيقتها، وليس ثمة رموز ولا إشارات، وهذا التأويل هو الذي يوافق نظم القرآن ويتفق وعصمة الأنبياء، فالواجب الأخذ به، ونبذ الخرافات، والأباطيل، التي هي من صنع بني اسرائيل، وتلقفها القصاص وأمثالهم ممن لا علم عندهم، ولا تمييز بين الغث والسمين. وقيل: إن الذي صنعه داود: أنه خطب على خطبة أوريا، فآثره أهلها عليه، وقد كانت الخطبة على الخطبة حرام في شريعتهم، كما هي حرام في شريعتنا.

وكان عليه أن يسمع كلام الخصم الآخر، وقد قيل: إذا جاءك أحد الخصمين،

---

(١) قال أبو جعفر النحاس: «ولا اختلاف بين أهل التفسير أنه يراد به ههنا الملكان». معاني القرآن (٥:٩٤).

وقد فقئت عينه، فلا تحكم له؛ لجواز أن يكون خصمه قد فقئت عيناه، وهذه الأقوال الثلاثة ونحوها لست منها على ثلج، ولا اطمئنان، فإنها وإن كانت لا تخل بالعصمة لكنها تخدشها، ثم هي لا تليق بالصفوة المختارة من الخلق، وهم الأنبياء، فالوجه الجدير بالقبول في تفسير الآيات هو الأول فعض عليه، واشدد به يديك»[(١)].

ومن خلال ما نقلته يمكن الخلوص ببعض الفوائد في ذلك:

الأول: اتفاق المتقدمين على أن الخصمين من الملائكة.

الثاني: اتفاقهم على أن فتنة داود كانت في المرأة.

الثالث: اختلافهم في تفاصيل القصة.

الرابع: مع اختلافهم في تفاصيلها لم يستدرك واحد منهم عليها من جهة كونها تحطُّ من مقام النبوة، أو تخالف العصمة النبوية[(٢)] كما وقع عند المتأخرين.

ويُستحضرُ في هذا المقام أنهم كانوا يستدركون في أقلَّ من هذا[(٣)].

الخامس: اختلافهم في سبب فتنة داود.

السادس: أن أول انتقاد صريح يوجَّه للقصة كان من النحاس (ت: ٣٣٨)، هذا

---

(١) الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص: ٢٦٩ ـ ٢٧٠).

(٢) قد يقول قائل: ورد عن علي بن أبي طالب من طريق الحارث الأعور أنه قال: « من حدّث بحديث داود على ما روته القصاص معتقدا صحته جلدته حدّين لعظيم ما ارتكب وجليل ما احتقب من الوزر والإثم، برمي من قد رفع الله سبحانه وتعالى محله، وأبانه رحمة للعالمين وحجة للمهتدين» . تفسير الثعلبي (٨ : ١٩٠).
وهذا -على فرض صحته- يتجه إلى ما وقع في كُتُب بني إسرائيل من اتهام داود ﷺ بالزِّنا الصريح، فإن هذا مردود بلا أدنى تردُّدٍ، وهذا من مخازي بني إسرائيل التي كذبوها على نبي الله داود ﷺ .
أما حديث علي، فلم أجد له سندًا، وأول من رأيته ذكره بصيغة التمريض الثعلبي (ت : ٤٢٧)في تفسيره (٨ : ١٩٠)، وقال المناوي في كتابه الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي (٣: ٩٦٢): « قال الحافظ ابن حجر: لم أجده».

(٣) يمكن مراجعة الاستدراكات وأنواعها التي ذكرها الشيخ نايف الزهراني في كتابه النفيس (استدراكات السلف في القرون الثلاثة الأولى).

مع أنه استفاد كثيرًا من الطبري (ت: ٣١٠)، وقرأ عبارته في ذلك إلا أنه نبَّه على وجود مشكلة في متن الروايات، وكان انتقاده لها مجملاً.

السابع: أول تغيُّر في القصة نقله الجصاص (ت : ٣٧٠) ، حيث جعل المسألة في تقدُّم داود على الخطبة على خطبة الرجل، وليس أن الرجل قد تزوجها...إلخ.

وهذا الذي ذكره لا سند له؛ لا في روايات المتقدمين من الصحابة والتابعين، ولا في الإسرائيليات.

وقد يكون من ذكره قبله كان من باب التخريج لهذه القصة المشكلة، فأراد تلطيفها بهذا التصوُّرِ للقصة، فقاله، والله أعلم.

الثامن: التغيُّر الثاني في حَرْفِ القصة عن أمر المرأة أنَّ خطأه كان في نسبة صاحب النعاج إلى الظلم بقول المدعي.

وهذا القول هو الذي حكم عليه مكيُّ بن أبي طالب بالشذوذ، فقال: «وقيل : إن خطيئته هي قوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ [ص:٢٤] ، من غير تثبت، ولا بينة ولا إقرار من الخصم، ولا سؤال خصمه: هل كان هذا هكذا أو لم يكن؟

وهو قول شاذٌّ»[1].

وشذوذه واضح؛ إذ لم يقل به أحد من قبل، وهو مخالف للمروي عن المتقدمين.

التاسع: كان الرازي -عفا الله عنه- من أسوأ من تعرَّض لمن سبقه بالنقد والتجريح، وكان اعتراضه عقليٌّ محضٌ، ودعاوى يزعم أنَّ الأمر عليها، وأن هذا موجب العصمة، ولا دليل عنده في ذلك إلاَّ ظنُّه ورأيه.

وهذا الأسلوب الذي انتهجه الرازي تأثَّر به المعاصرون، وخلاصة ذلك:

أنهم ادَّعوا أمورًا في عصمة الأنبياء كان بناؤهم لها من طريق العقل لا من طريق

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية (١٠ :٦٢٣٣).

النصِّ، واعترضوا بها على المنقول في شأن الأنبياء، واضطروا إلى التأويل ما هو صريح في كتاب الله، فضلاً عما ورد في أخبار بني إسرائيل مما هو محتملُ الوقوع.

لذا فإن تجلية أمر(عصمة الأنبياء)[1] من خلال النصوص تزيل كثيرًا من المشكلات التي وقعت عند بعض من اعترض على مثل هذه الأخبار، ولا تكاد تجد من يعترض عليها من المتقدمين.

---

(١) مسألة (عصمة الأنبياء) من المسائل المشكلة التي دخلها التحكُّم العقلي، وابتعد بعضهم عن الأخذ بظاهر النصوص الشرعية التي يراها تخالف العصمة التي قرَّرها، فصار الاعتماد على العصمة المقرر في العقل، وليس على نصوص الشرع.

والعصمة لفظ مُحدثٌ ليس من ألفاظ الشرع، لذا يلزم فيه الاستفصال، يقول الحبر تقيُّ الدين ابن تيمية: «والألفاظ المحدثة فيها إجمال واشتباه ونزاع. ثم قد يجعل اللفظ حجة بمجرده، وليس هو قول الرسول الصادق المصدوق، وقد يضطرب في معناه. وهذا أمر يعرفه من جربه من كلام الناس». النبوات، (٢ : ٨٧٦). وقال: « ... ولهذا كان الناس في عصمة الأنبياء على قولين: إما أن يقولوا بالعصمة من فعلها، وإما أن يقولوا بالعصمة من الإقرار عليه، لا سيما فيما يتعلق بتبليغ الرسالة، فإن الأمة متفقة على أن ذلك معصوم أن يقر فيه على خطأ، فإن ذلك يناقض مقصود الرسالة ومدلول المعجزة ... » مجموع الفتاوى: (١٥ : ١٤٧). إلى أن قال رحمه الله: «واعلم أن المنحرفين في مسألة العصمة على طرفي نقيض، كلاهما مخالف لكتاب الله من بعض الوجوه:

قوم أفرطوا في دعوى امتناع الذنوب حتى حرفوا نصوص القرآن المخبرة بما وقع منهم من التوبة من الذنوب، ومغفرة الله لهم، ورفع درجاتهم بذلك.

وقوم أفرطوا في أن ذكروا عنهم ما دل القرآن على براءتهم منه، وأضافوا إليهم ذنوبا وعيوبا نزههم الله عنها. وهؤلاء مخالفون للقرآن، وهؤلاء مخالفون للقرآن. ومن اتبع القرآن على ما هو عليه من غير تحريف كان من الأمة الوسط، مهتديا إلى الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين». مجموع الفتاوى (١٥ : ١٥٠) .

والمقصود أن مصطلح العصمة مصطلح مشكل يحتاج إلى تفصيل وبيان؛ لأنه قد يُدَّعى ما ليس من العصمة منها، وهذا لا يخفى على من يقرأ في بعض كتب التفسير من نفي بعضها لما أثبته الله على أنبيائه.

ولا يوجد حرج في ذلك إلا عند من قدَّم تنزيه النبي - بزعمه - على إثبات ظاهر كلام المُخبِر به، وهو الله تعالى.

والذي يقع منه هذا لا يشعر بأن مؤدَّى تأويله لمثل ذلك أنه يعترض على الذي هو أعلم أين يجعل رسالته، وهو أعلم بأحوال أنبيائه، فكان الاحتشام للنبي عنده أكبر من الاحتشام لكلام ربّه.

ولعلي أضع بعض الأفكار في هذا الموضوع، فأقول:

١- إن الله أعلم حيث يجعل رسالته، وله أن يبتلي هؤلاء المرسلين بما شاء، ولا يؤخذ ذلك إلا بنصٍّ من كتابه أو من سنة نبيه ﷺ، فإنَّ ما ثبت فيهما أُخِذ بظاهره، ولا يجوز تأويله بحجة مخالفته للعقل، أو لعصمة الأنبياء، إذ عصمة الأنبياء تثبت بالسمع، ثم يكون للعقل مدخل فيما لا يخالف السَّمع.

ومجمل القصة واضح، وهو أن داود ابتُلي من ربِّه بشأن المرأة[1]، ولربِّه أن يفعل ما يشاء، فهل كان هذا الابتلاء مما يخالف جناب الأنبياء؟!

٢- إن الأعلم بما يجوز وما لا يجوز على الملائكة والأنبياء هو الله تعالى، ثم أنبياؤه، ثم الراسخون في العلم من الأئمة المتقدمين.

٣- إن الأثريين من الصحابة والتابعين وأتباعهم، ثم من تبعهم من الرواة والنقاد = يقفون عند ظاهر كلام الله ورسوله ﷺ، ويعظِّمونه، ولا يرونه مصادمًا لحقِّ الأنبياء، كما وقع عند بعض المتأخرين المتأثرين في بنائهم العلمي بعلم الكلام.

٤- إن بعض ما يروونه من الأخبار السابقة لم يقفوا معه بالنقد والتقويم، ولم يروا فيها ما ينكره العقل، وإلا لكانوا أولى من ينكر مثل هذا، وها أنت تراهم جيلاً بعد جيل يروون هذه القصة وأمثالها، ولم يقع منهم نكير عليها.

٥- وإن هؤلاء ليسوا أهل حشو، ولا أنهم لا يُعمِلون عقولهم كما يظنُّ بعض المتأخرين، كيف وهم الذين كانوا يعترضون على ما هو أقل شأنًا من مثل هذه الأمور، وإذا كان الأمر كذلك، فإننا بحاجة إلى إعادة نظرنا إلى هذا الأمر، واستجلاء منهجهم العلمي في التعامل مع هذه الأخبار.

---

(١) يكفينا في هذا مجمل ما اتفقت عليه الروايات، وأن أعدلها أنه طلب نزول الرجل عن امرأته، وهذا القدر ليس فيه حطٌّ من مقام النبوة، والله أعلم.

لكن الواقع - في الغالب - أنَّ عندنا حكمًا مُسبقًا، وهو ردُّ الإسرائيليات، مع أننا نذكر ما ذكره ابن تيمية من التقسيم الثلاثي في حالها.

ولعل هذا البحث يثير هذه المسألة، وهي أننا بحاجة إلى معرفة منهج السلف على وجه الخصوص من خلال تتبع مروياتهم في الأخبار الإسرائيلية وغيرها، وكيفية فهمهم لكتاب الله من خلالها؛ لأنَّ أصول التفسير إنما تُبنى على منهجهم في الفهم، وكيفية تعاملهم مع المصادر، والله الموفق.

الخاتـمة

وتتضمن التوصيات والنتائج

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وأما بعد:

فإن موضوع الإسرائيليات موضوع مشكل، ولا يحلُّه مثل هذا البحث، وإن عالج بعض قضاياه.

ومن خلال ما قرأته في هذا الموضوع يمكن أن أسجل الملحوظات الآتية:

أولاً: إن الأكثرية من السلف والخلف لا يرون أي غضاضة في نقل مرويات بني إسرائيل في التفسير، وكتبهم شاهدة بذلك.

ثانيًا: وقع من بعض العلماء اعتراض على بعض المرويات، كما وقع من الرازي (ت: ٦٠٦)، وأبي حيان (ت: ٧٤٥)، وابن كثير (ت: ٧٧٤) .

ثالثًا: لم يقع التشدد في رد الإسرائيليات عند السابقين مثلما وقع عند بعض المتأخرين والمعاصرين.

ولهذا قامت عند بعض المعاصرين آراء غريبة، وهي من المُحَال بمكان؛ كبعض الدعوات لسحب ما بأيدي الناس من كتب التفسير، ثم طباعتها بعد تنقيتها منها(١).

رابعًا: أن كثيرًا من كتابات المعاصرين منطلقة من حكم مُسبقٍ، وهو أن الأصل في الإسرائيليات الردُّ، مع ذكرهم لأقسام الإسرائيليات.

خامسًا: أن صاحب الشريعة أعرف بالحال الذي يصلح لأمته، ولو كان في الإسرائيليات خطر على أمته لما أباح التحديث بها عند بني إسرائيل، والتحديث

(١) ذكر ذلك الشيخ محمد أبو شهبة في كتابه «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» (ص: ٩).

طريق لتسرُّب أخبارهم كلها إلى المسلمين.

سادسًا: أن علماء السلف أعمق هذه الأمة علمًا وإيمانًا، ولا يمكن أن يكون فهمنا للشريعة ولما يصلح أحوال الناس الدينية أفضل من فهمهم، وإذا كانت هذه المقدمة سليمة، فإن النتيجة التي تُبنى عليها أنهم يروون هذه الإسرائيليات، ويذكرونها في تفسير القرآن، ولم يروا في هذا بأسًا.

ولو كانت تحمل من الخطورة ما يظنه بعض المعاصرين لكان هؤلاء أولى بالانتباه لها، والله أعلم.

سابعًا: أن البحث عن منهج السلف في التعامل مع هذه الروايات، ثم منهج أتباعهم من الخلف = أولى من ردِّ هذه الروايات؛ لأنها إسرائيليات.

ولهذا قلَّما يوردون إسرائيلية إلا ولها وجه مُحتمل مُعتبرٌ، إذا سلِمنا من المقدمات العقلية في الاستدلال: (اعتقد ثم استدل) .

ثامنًا: أن من منهج السلف أن العبرة بما يروونه من الإسرائيليات موافقة مجمل القصة لما جاء في القرآن، ولا يلزم من ذلك قبولهم لكل التفاصيل المذكورة في القصة.

وأخيرًا:

أدعو إخواني الباحثين إلى العدل في البحث العلمي، في هذه المسألة خصوصًا، وفي غيرها عمومًا، وأن لا ندخل لها وقد بطَّنَّا الرأي الذي نذهب إليه، فإن هذا من صوارف معرفة الحق، والله المستعان.

فهرس المراجع

١- **أحكام القرآن/** أحمد بن علي الرازي الحنفي المعروف بالجصاص (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق محمد الصادق القمحاوي - دار إحياء التراث العربي: بيروت، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٢- **أحكام القرآن/** محمد بن عبد المنعم بن عبدالرحيم المعروف بابن الفرس (ت ٥٩٧)، تحقيق صلاح الدين بو عفيف - دار ابن حزم: بيروت - ط١ - ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٣- **أحكام القرآن /** عماد الدين بن محمد الطبري المعروف بإلكيا الهراسي (ت ٥٠٤) ـ دار الكتب العلمية ـ ط١ ـ ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٤- **أحكام القرآن /** محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (ت ٥٤٣) ، تحقيق علي بن محمد البجاوي - دار المعرفة : بيروت.

٥- **استدراكات السلف في التفسير في القرون الثلاثة الأولى: دراسة نقدية مقارنة/** نايف بن سعيد بن جمعان الزهراني- ط١- دار ابن الجوزي: الدمام، ١٤٣٠هـ.

٦- **الإسرائيليات في التفسير والحديث/** محمد حسين الذهبي - ط٣- مكتبة وهبة: القاهرة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٧- **الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير/** محمد محمد أبو شهبة - ط٤ - مكتبة السنة: القاهرة، ١٤٠٨هـ.

٨- **الإصابة في تمييز الصحابة/** أحمد بن علي ابن حجر (ت٨٥٢هـ) - دار الكتب العلمية: بيروت.

٩- **الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام/** محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الانصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي (ت ٦٧١هـ)؛ تحقيق د. أحمد حجازي السقا - دار التراث العربي: القاهرة.

١٠- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل/** عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي الشيرازي (ت ٦٨٥هـ) - دار إحياء التراث العربي: بيروت.

١١- **بحر العلوم في تفسير القرآن/** نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت٣٩٣هـ) ؛ تحقيق وتعليق علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، زكريا عبد المجيد النوتي - ط١ - دار الكتب العلمية: بيروت، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

١٢- **البحر المحيط** (**التفسير الكبير**)/ محمد بن يوسف ابن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) - دار الفكر: بيروت، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
١٣- **البسيط في التفسير**/ علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي (ت ٤٦٨هـ)؛ تحقيق ودراسة مجموعة من المحققين ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
١٤- **البغوي الفراء وتفسيره للقرآن الكريم** / محمد إبراهيم شريف، رسالة ماجستير كلية دار العلوم: القاهرة، ١٩٧٣م.
١٥- **التاريخ الكبير** / محمد بن إسماعيل البخاري- دائرة المعارف العثمانية: الهند.
١٦- **تأويلات أهل السنة**/ لأبي منصور الماتريدي؛ تحقيق الدكتور مجدي باسلوم - دار الكتب العلمية: بيروت.
١٧- **التسهيل لعلوم التنْزيل**/ محمد بن أحمد ابن جزي الغرناطي (ت ٧٤١ هـ) - دار الكتاب العربي: بيروت، ط٣، ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م.
١٨- **تفسير القرآن العظيم**/ لعلم الدين السخاوي؛ تحقيق موسى علي ، وأشرف محمد - دار النشر للجامعات: مصر.
١٩- **تفسير ابن مسعود** ﷺ: جمع وتحقيق ودراسة/ محمد أحمد عيسوي ـ ط١ ـ مؤسسة الملك فيصل الخيرية؛ طباعة شركة الطباعة العربية السعودية، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
٢٠- **تفسير القرآن العزيز**/ محمد بن عبد الله ابن أبي زمنين (ت ٣٩٩هـ)؛ تحقيق حسين بن عكاشة، محمد بن مصطفى الكنز- ط١- دار الفاروق الحديثة: القاهرة، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
٢١- **تفسير القرآن العظيم مسندًا عن الرسول** ﷺ **والصحابة والتابعين**/ عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)؛ تحقيق أسعد محمد الطيب ـ ط٢ ـ مكتبة نزار الباز: السعودية، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.
٢٢- **تفسير القرآن العظيم**/ إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤ هـ)؛ تحقيق سامي بن محمد السلامة - دار طيبة للنشر والتوزيع: الرياض، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
٢٣- **تفسير القرآن** / لأبي المظفر السمعاني؛ تحقيق ياسر إبراهيم وغنيم عباس - دار الوطن: الرياض.
٢٤- **تفسير القرآن العظيم** / للعز بن عبد السلام ؛ تحقيق جماعة من المحققين - دار

النور المبين.
٢٥- **التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)**/ محمد بن عمر بن الحسين التميمي البكري الطبرستاني الرازي (ت ٦٠٦هـ) - ط٣ - دار إحياء التراث العربي: بيروت.
٢٦- **تفسير كتاب الله العزيز**/ هود بن محكم الإباضي الهواري؛ تحقيق وتعليق بالحاج بن سعيد شريفي ـ ط١ ـ دار الغرب الإسلامي: بيروت، ١٩٩٠م.
٢٧- **تفسير مقاتل بن سليمان**/ مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء الخراساني المروزي (ت ١٥٠هـ)؛ تحقيق ودراسة عبد الله محمود شحاتة ـ ط١ ـ دار إحياء التراث العربي: بيروت، مؤسسة التاريخ العربي: بيروت، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
٢٨- **التفسير والمفسرون** / محمد حسين الذهبي ـ ط١ ـ مكتبة وهبة: القاهرة، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
٢٩- **تفسير القرآن** / عبد الرزاق بن همام الصنعاني؛ تحقيق الدكتور محمود محمد عبده - دار الكتب العلمية : بيروت.
٣٠- **جامع البيان في تفسير القرآن (تفسير الطبري)**/ محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت٣١٠هـ)؛ تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرين، ط: دار هجر الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
٣١- **جامع الرسائل**، تحقيق : محمد رشاد سالم –دار المدني :السعودية،١٤٠٥هـ=١٩٨٤م، ٢مج، ط٢.
٣٢- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**/ الخطيب أحمد بن علي البغدادي؛ تحقيق الدكتور محمود الطحان – دار المعارف: الرياض.
٣٣- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**/ عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السيوطي (ت ٩١١ه)؛ تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي ومجموعة ـ ط١ ـ دار هجر: القاهرة، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
٣٤- **دراسات في مناهج التفسير** / إبراهيم عبد الرحمن خليفة - مصر، ١٣٩٩هـ.
٣٥- **رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز**/ عبد الرزاق بن رزق الله بن أبي بكر بن خلف الرسعني (ت ٦٦١هـ)؛ تحقيق ودراسة عبد الملك بن عبد الله بن دهيش ـ ط١ ـ مكتبة الأسدي: مكة المكرمة، ٢٠٠٨م.

٣٦- **زاد المسير في علم التفسير/** عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)؛ تحقيق عبد الرزاق غالب المهدي ـ ط١ ـ دار الكتاب العربي: بيروت، ٢٠٠١م = ١٤٢٢هـ.

٣٧- **سنن/ سعيد بن منصور (التفسير)**؛ تحقيق الأستاذ الدكتور سعد الحميد والدكتور خالد الجريسي- ط١- دار الألوكة: الرياض، ربيع الثاني ١٤٣٣هـ = مارس٢٠١٢م.

٣٨- **السيادة العربية والشيعية والإسرائيليات في عهد بني أمية (الأمويون والإسرائيليات)** فان فلوتن (١٨٩٩ ـ ١٩٠٣م).

٣٩- **سير أعلام النبلاء/** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي؛ تحقيق جماعة تحت إشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة: بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٤٠- **صحيح البخاري/** محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري؛ تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر - دار طوق النجاة ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤١- **الطبقات الكبرى/** أبو عبد الله محمد بن سعد ؛ تحقيق إحسان عباس - دار صادر: بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م.

٤٢- **العجاب في بيان الأسباب/** أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)؛ تحقيق عبد الحكيم محمد الأنيس - ط١ - دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع: الدمام، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٤٣- **العرش/** محمد بن أحمد الذهبي ؛ تحقيق الدكتور: محمد بن خليفة بن علي التميمي- عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية: المدينة المنورة.

٤٤- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري/** بدر الدين محمود بن أحمد العيني ، ط دار إحياء التراث العربي.

٤٥- **الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي/** محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي (ت ١٠٣١هـ)؛ تحقيق أحمد مجتبي بن نذير علم السلفي ـ ط١ ـ دار العاصمة للنشر والتوزيع: الرياض، ١٩٨٩م.

٤٦- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل/** محمود بن عمر بن

محمد الخوارزمي الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) – دار الكتاب العربي: بيروت.
٤٧– **الكشف والبيان عن تفسير القرآن (تفسير الثعلبي)**/ أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري الشافعي (ت ٤٢٧هـ)؛ تحقيق سيد كسروي حسن– دار الكتب العلمية: بيروت.
٤٨– **لباب التأويل في معاني التنزيل**/ علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر بن خليل الشيحي البغدادي الخازن (ت ٧٤١ هـ) ـ دار الكتب العلمية: بيروت.
٤٩– **لسان العرب**/ محمد بن مكرم بن منظور - دار صادر : بيروت.
٥٠– **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية** / جمع وترتيب عبد الرحمن ابن قاسم، واينه محمد ـ مجمع الملك فهد ـ المدينة النبوية ـ ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.
٥١– **محاسن التأويل (تفسير القاسمي)**/ محمد جمال الدين القاسمي؛ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي؛ تصحيح هشام سمير البخاري ـ دار إحياء التراث العربي: بيروت، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.
٥٢– **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**/ عبد الحق بن غالب ابن عطية (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق وتعليق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، الرحالة الفاروق، السيد عبد العال السيد إبراهيم، محمد الشافعي الصادق العناني ـ ط٢ ـ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: قطر؛ طباعة دار الخير: بيروت، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
٥٣– **مختصر تفسير يحيى بن سلام لأبي عبد الله محمد بن أبي زمنين**/ محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد ابن أبي زمنين(ت ٣٩٩هـ)؛ تحقيق عبد السلام أحمد الكنوني – ط١ – ألطو بريس: طنجة (المغرب)، ٢٠٠١م.
٥٤– **مدارك التنْزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)**/ عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت٧١٠هـ)؛ تحقيق يوسف بديوي – دار ابن كثير: دمشق، ٢٠١١م.
٥٥– **مسند الإمام أحمد بن حنبل**/ أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل؛ تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين – مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.
٥٦– **المصنف**/ عبد الرزاق بن همام الصنعاني؛ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي – نشر المجلس العلمي: الهند ، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٥٧- **معالم التنزيل/** الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي (ت ٥١٦هـ)- دار إحياء التراث العربي: بيروت.

٥٨- **معاني القرآن الكريم/** أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري المعروف بالنحاس (ت ٣٣٨هـ)؛ تحقيق محمد علي الصابوني ـ ط١ ـ جامعة أم القرى، ١٤١٠-١٤٠٨.

٥٩- **معجم أسماء المستشرقين/** الدكتور يحيى مراد - دار الكتب العلمية: بيروت.

٦٠- **مقدمة في أصول التفسير/** أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية؛ تحقيق الدكتور عدنان زرزور - دار القرآن الكريم: بيروت.

٦١- **منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير/** فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي ـ ط٣ ـ مؤسسة الرسالة: بيروت، ١٤٠٧هـ.

٦٢- **النبوات**، تحقيق الدكتور عبدالعزيز بن صالح الطويان- أضواء السلف: الرياض،ط١ ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.

٦٣- **نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام/** محمد بن علي الكرجي القصاب؛ تحقيق إبراهيم بن منصور الجنيدل - دار ابن القيم وابن عفان: السعودية، مصر.

٦٤- **النكت والعيون (تفسير الماوردي)/** علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (ت٤٥٠هـ) ؛ تحقيق خضر محمد خضر؛ مراجعة عبد الستار أبو غدة ـ ط١ ـ وزارة الأوقاف: الكويت؛ طباعة مطابع مقهوي: الكويت، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٦٥- **الهداية إلى بلوغ النهاية/** مكي بن أبي طالب، تحقيق جماعة من المحققين- ط١-جامعة الشارقة، ٢٠٠٨م.

٦٦- **الواحدي ومنهجه في التفسير/** جودة محمد محمد المهدي - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية: مصر، ١٩٧٨م.

٦٧- **الوسيط في تفسير القرآن المجيد/** علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري (ت ٤٦٨هـ)؛ تحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود ـ دار الكتب العلمية: بيروت، ١٩٩٤م.

فهرس الموضوعات